التنمية وآفاق البحث العلمي في دول العالم الثالث

الطاهر محمد عوض الله*

* حصل على الدكتوراه في اجتماع التنمية من جامعة الاسكندرية عام ١٩٨٢.
يعمل أستاذاً مساعداً بقسم الاجتماع في كلية الآداب ـ جامعة الملك عبد العزيز.

الملخص

يستعرض هذا البحث بشيء من الإيجاز المداخل إلى فكر التنمية، ويتناول بعض النظريات ذات الصلة المباشرة بتجربة العالم الثالث. ثم يستخلص منها العبرة والدرس في محاولة لرؤية العلاقة بين ما أنجزته الدول المتقدمة من تنمية وتقدم، وما كان للبحث العلمي من أثر في هذا.

وكان لابد من أن يتناول البحث المعالم التي خطتها لنا محصلة التجربة الغربية. ومن واقع فشلها نظريا وعمليا على صعيد الدول النامية. ثم يخلص بعد ذلك إلى القول بأن على دول العالم الثالث أن تبحث لها عن طريق يتحقق به الانسجام بين معطيات واقعها الاجتماعي والحضاري وبين مقولات الفكر العلمي الذي يتسم بالواقعية والحداثة معا.

ومن أجل ذلك يلزم إحداث نقلة في الأفكار وفي التصورات، وهو أمر لا يتحقق إلا من خلال الاستمساك بدور العلم والبحث العلمي، كمقدمة لإفساح الطريق، وكوسيلة للتصدي لكافة المشكلات التي تعج بها ميادين التنمية.

ويؤكد البحث على أن المعرفة العلمية لدول العالم الثالث هو الطريق الذي يجب أن تسلكه هذه الدول في بحثها عن الذات أولا، ثم في بحثها عن آفاق للعمل التنموي الذي يحقق لها المنعة والقوة، ويضعها في مصاف غيرها من الدول التي حققت التقدم، وتحصنت بالقوة المادية والعسكرية على حد سواء.

وأخيرا فإنه يربط بين قضايا التنمية عمليا وموضوعات البحث العلمي ميدانيا، مبيناً ضرورة الاستمساك بنهج معين في إعداد ما يجب إعداده من أفراد ومؤسسات و أجهزة وأدوات حتى تتحقق المهمة على خير الوجوه.

مقدمة

بعد مايقارب أكثر من عقدين من الزمان أمضتها دول العالم الثالث في معاناة حيّة مع تجاربها وتجارب غيرها من الدول المتقدمة، نجد أن كثيرا من هذه الدول لم تراوح مكانها ومواضعها في سلم التقدم، إن لم يكن كثير منها قد تراجع إلى الخلف في صور شتى من ألوان المعاناة مع مشكلات اقتصادية واجتماعية تمسك برقاب بعضها البعض ولا تتيح للمتأمل أو الدارس فرصة كافية لإمعان النظر أو استخلاص المعنى.

ونحن في مجال الدراسة، شأننا شأن كل الدارسين، ليس بوسعنا كما فعلوا جميعا إلا أن نطرق طريق المعرفة من الزاوية التي نرى فيها مدخلا يكفل للدارس إطلالة على الأعماق. . تلك الأعماق التي مازالت تستعصي على كل محاولات الفكر التنموي التقليدي، بسبب من قصور ذاتي في اختياره لموضوعاته ثم في مناهجه وأدواته، حيث بقى هذا الفكر محصورا في إطار التشبيهات، وإجراء المقابلات، واستخدام التجريد، متوهما بذلك أن إطلاق الأحكام قياسا على تجارب دول الغرب، ثم المصادرة على ما تحقق لتلك الدول من آثار، يكفي للاهتداء به في توجيه مسيرة الآخرين، متجاهلا بذلك مايمكن أن يقضى به واقع الآخرين من حقائق وأبعاد تجعل من التجربة واقعا مختلفا، ومن موضوعاتها عالما جديدا، ومن آفاقها ميادين لايطالها فكر حكم على نفسه تاريخيا وواقعيا بالقصور والتخلف.

هذا القصور الذي يجعل من الدعوة إلى الاسترشاد به دعوة إلى إبقاء دول العالم أسيرة للتبعية، عاجزة عن أن ترى لنفسها طريقها القويم، وأن تسلك في سبيل غاياتها المسلك الواقعي الذي يحقق أهدافها.

وفي هذا السبيل تكون الدعوة إلى الخروج من المأزق بتعرية الفكر الذي قعد بهذه الدول عن مسايرة الركب وهو ما حاولناه في هذه الدراسة.

البعد التاريخي لقضية البحث العلمي

في قولة مشهورة للأستاذ هنري لوجير، أستاذ العلوم في جامعة السربون الفرنسية نراه يذكر:

« ان الفرق الجوهري بين دول نمت وحققت تقدمها بالفعل ودول أخرى ماتزال تعاني من وهدة التخلف والتبعية إنما هو فرق يتمثل فقط في مجالات البحث العلمي . » (Mowery, 1983, VOL.XLIII, No.8) .

ويبدو أن هذا القول من جانب أستاذ السربون يظل صحيحا كلما أمعنا النظر في أهوال تلك الدول وهذه، إذا نرى بوضوح شديد الدور الهائل والبارز الذي يلعبه البحث العلمي في حياة مجتمعاته

ويقف فيها كدعامة حقيقية لمختلف أشكال التطور، ولمختلف صور التقدم التي تزخر بها الحياة في تلك المجتمعات.

بل إن حقائق الأوضاع السائدة في مجتمعات العلم مقارنة بما يسود مجتمعات أخرى لم تأخذ به بعد، تشخص أمامنا في قوة ووضوح تامين لتكشف وبالأرقام مدى الفائدة التي جنتها الدول التي اكتفت باستهلاك المعرفة العلمية دون أن تضطلع بدورها في اتباع تلك المعرفة قياسا إلى ما جنته تلك الدول التي اضطلعت بالجهد، ومن ثم استثمرت نتائجه في خدمة أغراضها المختلفة.

يصدق الحكم كذلك على مثل هذه الأهمية الكبيرة للمعرفة العلمية، وعلى دورها العظيم في حياة مجتمعات العصر على نحو ماقال به فيدوسيف (Fedossev, 1975, VOL. XXVII:15) P.N. Fedusaev «ان المشكلة الكبرى في حياة عالمنا المعاصر إنما تتجسد في مجال العلاقة بين دول أكملت سيطرتها على استخدامها لمنجزات العلم في شتى مجالاته فعاد عليها هذا بمزيد من القوة والدعم لمقدراتها الذاتية وبين دول اكتفت، بالاعتماد على نتاج غيرها فلا هي قادرة على إحكام سيطرتها، بل ولا هي قادرة حتى على مجرد أن تهيء نفسها لمثل هذه السيطرة.»

ولا شك ان فيدوسيف إنما يقصد الإشارة إلى ما أصبحت تمارسه وسائل التكنولوجيا الحديثة من آثار على حياة المجتمعات المعاصرة. بل إن ما ذهب إليه إنما يكتسب أهمية أكبر فيما يتعلق بارتباطه الحي والمستمر بطموحات شعوب كثيرة، وبتطلعات هذه الشعوب نحو التحرر الحقيقي من أغلال التبعية التي أهدرت كثيرا من مواردها وطموحاتها دونما جدوى.

لقد ارتبطت قضية التنمية في نماذجها التطبيقية بقضية الاستخدام العملي لنتائج المعرفة العلمية، أي باستخدامات التكنولوجيا إلى الحد الذي أصبحت معه الخشية كبيرة جدا من أن يسود الوهم بأن المعرفة العلمية المنشودة تظل مرتبطة بما يمكن أن يتم التوصل إليه من حلول لمشكلات معينة، كمشكلات الطاقة أو مشكلات الهدر في الموارد، أو مشكلات النقص الكبير في الأيدي العاملة، من خلال إيجاد البديل للجهد الإنساني متمثلا في استخدامات معينة لوسائل التكنولوجيا.

إن معرفة من هذا النوع على أهميتها وضرورتها في بعض أوجه الحياة تظل أمرا ضروريا، ولكنها ليست أمرا ضروريا في كل الحالات ولجميع الدول، الأمر الذي يقتضينا أن نعرض لأهمية مثل هذه المعرفة في تجارب الدول المتقدمة لنقف من خلال استعراضنا لبعض الجوانب، على أن قضية المعرفة العلمية ظلت وتظل مطروقة من منظور يفضي بنا تلقائيا إلى ضرورة البحث عن آفاق أخرى للمعرفة العلمية المنشودة، مختلفة في طبيعتها كما هي مختلفة في أساليب البحث حولها. وسنلقي أولا نظرة على تجارب بعض البلدان المتقدمة.

في أوروبا

مع بدايات القرن التاسع عشر بدأت تشع ومن أماكن متفرقة مكتشفات تنم عن خيال خصب، وتنطوي على إمكانات هائلة لحلول مشكلات الصناعة والعمل الإداري. . حينذاك بدأت أولى محاولات الاهتمام الجاد والمستمر بشئون البحث العلمي من قبل أرباب الصناعة أنفسهم، وبخاصة من كان منهم على موهبة ودراية، ليدرك أن الاستثمار في مجالات تشجيع البحوث وتطويرها لا يقل فائدة عن الاستثمار في مجالات أخرى

لقد عمد هؤلاء إلى تشجيع العلماء الباحثين بشتى الوسائل، ولم يدخروا وسعا في تمويل جهود البحث التي لم تستغرق طويلا حتى بدأت تعطى ثمارها الأولية.

وتلى ذلك مرحلة كان فيها رجال الصناعة شغوفين إلى أبعد حد ممكن لأن يتفقوا على تبني المخترعات والمكتشفات العلمية. وأصبحوا يخصصون الأموال والإمكانات المادية الأخرى في سبيل الوصول بالأبحاث إلى تطبيقاتها الميدانية. بل لقد سعوا بكل ماسعتهم الحيلة للتأثير على السلطات السياسية والإدارية في مجتمعاتهم لكي تتخذ من التشريعات والإجراءات التنظيمية والإدارية ما يدفع بالبحث العلمي إلى الامام.

ويبدو أنه مع بداية هذا القرن بدأ الاهتمام بتطوير البحث العلمي يأخذ أبعاده التخصصية على نحو تقليدي يتم فيه التركيز على تطوير جوانب بعينها. كأن تتجه الدولة المعنية إلى تشجيع أبحاث متعلقة بتطوير صناعة الأسلحة، أو بتطوير صناعة الورق، أو بتطوير نواحي التعليم، أو لتطوير النواحي المتعلقة بخفض التكلفة الانتاجية مثلا (sen, 1979, XVL: 509) . وقد أدى هذا ضمن ما أدى إليه من نتائج إلى تنويع مجالات البحث العلمي وتشجيعه، وإلى الارتقاء به درجات كبيرة في مجالات تخصيصية تكاملت مع مرور الزمن.

في اليابان

قد يكفينا أن نتوقف عند تاريخها القريب الذي ينطوي بدوره على مرحلتين متميزتين هما:

المرحلة الأولى

والتي بدأت فيها مسار البحث العلمي بانتهاج نهج له معناه، وكان ذلك خلال حكم الميجي Meiji Period (١٨٦٨ ـ ١٩١٢)، حيث كانت اليابان في بداية هذه الفترة تعاني من فجوة هائلة بينها وبين أوربا في مجال الأبحاث (Young, 1973, No.2) . لقد بقيت هذه الفجوة كبيرة بخاصة فيما يتعلق بالأبحاث الموجهة لتطوير الصناعة.

ولكي تسلك اليابان أقصر السبل وبأقل تكلفة ممكنة فقد اتجهت لاستخدام ما أسمي يومها «بالأبحاث الوسيطة» التي سعت اليابان من خلالها إلى اختزال جهدها ووقتها ومالها، واهتمت بأن تجنى ثمرة ما أمكن لاوروبا أن تنجزه من أبحاث استنفذت الكثير من الوقت والجهد والمال.

ولقد سهلت لها البحوث التكميلية التي قامت بها أن تختصر وقتا طويلا، بل لقد مكنتها من أن تفاجيء العالم كله بطفرتها الصناعية الهائلة وبخاصة في مجال صناعة الحرير.

مرت المرحلة الأولى كلها هذه بالطبع قبل اشتعال الحرب العالمية الأولى، إلا أنه بانتهاء تلك الحرب كانت اليابان قد فقدت رصيدها من الأبحاث ذات القيمة، وكان ماتبقى لها متخلفا قياسا بما احتفظت به الدول الاوروبية الصناعية، لذا فقد كان طبيعيا أن تجعل اليابان كل همها في أن تلحق بالركب، وكان عليها ان تفعل ذلك لحسابها الخاص ولهذا حرصت مرة أخرى على أن تسلك النهج، أي أن تركز فقط على ما تنشده من أهداف.

في هذا الصدد يجدر بنا أن نشير إلى أن التجربة اليابانية وبكل مافيها من خصائص مميزة لا يمكن عزلها عن أساسها المكين، وهو حرص اليابان على تطوير صناعة النسيج. وما حدث في هذا المجال يعكس مدى نجاح السياسات التي أخذت بها اليابان سواء أكان ذلك في مجال استيراد التكنولوجيا وتمثلها أم في مجال تطوير الجهود الذاتية لتنمية وسائلها الخاصة بها في المحاولات الانشائية لصناعاتها المختلفة.

لقد واجهت اليابان صعوبات جمة، ولكنها استطاعت أن تواجه التحدي وتنجح في مسعاها في ظل منافسة شديدة تحيط بها من كل جانب، كل ذلك بفضل استمساكها بسياسة لم تحد عنها في مجال البحث العلمي. ونستطيع أن نتبين من معالم تلك السياسة ما يلي:

١ ـ أنها ظلت تهدف إلى تمتين معرفة أفراد الشعب الياباني بما لديهم من أساليب مألوفة في مختلف الصناعات والمهن وبخاصة صناعة الحرير.

٢ ـ الإنفاق بقدر محسوب على أبحاث مصممة خصيصا لأغراض عملية محسوبة بدقة شديدة تحت شعار المعرفة بقدر الحاجة.

٣ ـ استجلاب معدات تتماشى مع ماتم هضمه من معارف بحيث توضع مباشرة تحت الاستغلال الفوري حفاظا على عنصر الوقت وحرصا على توفير عائد يساعد على جلب المزيد من المعدات والوسائل التقنية.

٤ ـ كانت عمليات التدريب التي جرت بشكل مدروس متقنة لدرجة أنه بحلول أجلها تماما كانت مصانع اليابان تدار كلية بكفاءات يابانية وليس هناك وجود لأي أثر أجنبي.

المرحلة الثانية

حدث كل ماأشرنا إليه قبل أن تحل الحرب الثانية، وتنقطع باليابان سبل التعاون مع دول أوروبا. ولهذا فإنه مع وقوع هذه الحرب كانت اليابان مهيأه تماما للاعتماد على نفسها وعلى ناتجها المحلي من السلع الإنتاجية والاستهلاكية. ولقد أدى بها هذا إلى بلوغ أعلى درجات النجاح في تطوير صناعات الغزل والنسيج في وقت قياسي، ثم برزت إلى الوجود نماذج لصناعات ثقيلة، وأخرى خفيفة (Irwin, 1975, VOL. XXVII: 22) ولقد أدى قيام تلك الصناعات إلى زيادة الطلب على الكيماويات والحديد والصلب، وإلى زيادة الطلب على السفن وكل ماله صلة بإنتاج الآليات ومولدات الكهرباء. وفي ظل ماكانت تؤدي إليه سلسلة الطلب المتصل على السلع الإنتاجية والتكنولوجيا الوسيطة من ارتقاء في مجالات البحث العلمي والتنظيم الإداري، كانت اليابان مستعدة أكثر من أي وقت مضى، وبعد كل ما ألحقته بها الحرب من دمار واستنزاف لمواردها أن تنطلق انطلاقتها المشهودة للناس جميعا.

في الولايات المتحدة الأمريكية

أما إذا أردنا الوقوف على تجربة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر تجربة زاخرة بكل ما للبحث العلمي من تفوق ساحق، فإنه يجدر بنا أن نقف برهة عند محتويات مقالة شهيرة للباحث الأمريكي سوان هاردنج: T. Swan Harding بعنوان «مفاخر البحث المنظم» The Triumph of Organiz Re-search حيث جاء بها: «إن تطبيقات العلم أثناء الحرب قد كشفت عن أن البحث العلمي المنظم يؤدي بالضرورة إلى إبراز أهميته إلى أقصى حد ممكن». (Harding, 1982, Vol.7: 337).

وفي حقيقة الأمر فإن هاردنج جاء بهذا في معرض حديثه عن الانتصارات الهائلة التي حققها العلماء الأمريكيون. وقد قصد بوجه خاص الأشارة إلى التطور العلمي الواسع المدى الذي أمكن للعلماء الأمريكان إنجازه أثناء فترة الحرب، وبخاصة ما أمكن لعلماء النفس على وجه التحديد أن يحققوه على ضوء الدراسات للدوافع والاستجابات وتنميط السلوك تحت وقع تأثيرات معينة... الخ.

إن سعي العلماء في أمريكا للاستفادة بفرصة الحرب أمر ليس له سوى معنى واحد على الأقل من وجهة نظر أولئك الذين اهتموا بالبحوث العلمية وبتمويلها وفي مقدمتهم الحكومة الأمريكية، إذ رأت كما رأى كثيرون من أفراد القطاع الخاص أن الفرصة سانحة للاستفادة من الطاقات العلمية المخزونة لدى جيل العلماء الشبان باستشراف آفاق جديدة للمعرفة العلمية.

وقد ترتب على تعاون الجميع من علماء وهيئات رسمية ورجال أعمال أن تم الشيء الكثير سواء كان ذلك في مجال اختيار موضوعات البحث وتحديدها بشكل علمي مدروس أو كان ذلك في مجال تصميم البحوث ورسم أبعادها التطبيقية.

أما النتائج التي أمكن التوصل إليها فيكفي أن نورد بصددها ما جاء في الرسالة التي وجهها إلى الكونجرس الرئيس الأمريكي ترومان عام ١٩٤٥م حيث قال:

« لقد علمتنا تجربة الحرب أن التنسيق بين الجهود التي يبذلها علماؤنا وباحثونا في مجال هذه الحرب وفي غيره من المجالات وتوحيد هذه الجهود يجب أن يعتمد أساسا على مانتوقعه من نتائج هائلة لمثل هذه الجهود، وهي نتائج ماكان بمقدورنا أن نتوقعها بدون اعتمادنا على البحث العلمي المنظم.

هذا البحث الذي أفادنا فعلا في التعرف على مزيد من الوجوه التي يمكن لنا بها أن نضفي فعالية لاتقاوم على مناشط البحث العلمي المختلفة. وليست قضية الوصول إلى صنع القنبلة الذرية إلا دليلا قاطعا على ما يمكن أن تصنعه جامعاتنا وصناعاتنا وحكومتنا من انتصارات إذا ما عملت متضافرة. فهناك ثمة ميادين علمية تظل متاحة لنا لاقتحامها بنفس الطريقة» (Warr, 1976: 31) .

النتائج التي أفضت إليها تجربة البحث العلمي تاريخيا

هذه هي اذن المحصلة التاريخية لجهود البحث العلمي سقناها في أكثر من اتجاه، ولدى أكثر من دولة. وهي على مابينها من تباين في موضوعاتها ومناهج أبحاثها، تلتقي في مسيرة تاريخ عمر بالإنجازات العلمية وبالدلالات. لكننا لانتوانى في أن نقول إنه تاريخ مربك لكل من أراد السير على الطريق من غير هاد ولا مرشد.فمما لا شك فيه أن قضية البحث العلمي في ارتباطها بالرغبة في تحقيق تنمية سريعة وحقيقية في كثير من دول العالم الثالث تواجه مجموعة من الخيارات الصعبة، سواء أكان ذلك في مجالات تحديد البحث أم في مناهج البحث أم في أدواته.

وليس يعنينا هنا أن نتناول قضايا البحث العلمي عموما، فإن هذا مطلب يظل خارج نطاق ما هو مقدور عليه، فضلا عن انه ـ كما هو الحال بالنسبة لدول العالم الثالث، التي نوليها اهتمامنا في هذا البحث ـ يعتبر مطلبا لا معنى له في ظل ما يمكن الاستفادة به من نتائج لجهد الآخرين توفيرا للوقت وللجهد وللمال أيضا . ولكنه من الناحية الأخرى نجد أن البديل لهذا ليس هو التركيز على بحوث التقنية وما يلحق بها من أبحاث انصب جلها على حل مشكلات الاقتصاد وحسب، وإنما ينبغي على دول العالم الثالث ـ بعد تجارب حيّة مع ما استجلبت من معدات وآليات ونماذج اقتصادية ـ أن تنظر عن قرب في تفاصيل الصورة؛ ذلك أن ما أفضت إليه تجارب البحث العلمي في دولة ما تظل له انعكاساته التي يجدر بكل دارس أو راسم سياسة أن يقف عندها متأملا وفاحصا:

أولا

إن تجارب البحث العلمي تاريخيا كانت لها خلفياتها الحضارية والاجتماعية. ودليلنا على ذلك ما انطوت عليه تجربة اليابان قياسا على ماكان لدى الولايات المتحدة مثلا. لقد كان لدى اليابان في جانب إرثها الاجتماعي والثقافي ما تحرص عليه. ولقد كان عليها للاستفادة مما يجري على مستوى الدول المتقدمة من أبحاث أن تضع أيديها على مكامن القوة في نظامها الاقتصادي من وراء ما تدركه من تناغم في نظمها الاجتماعية السائدة، وما يتمتع به مجتمعها من إمكانات حقيقية. وبهذا لم يكن سعي اليابان في مجالات البحث العلمي سعيا معزولا عن خصائصها الحضارية والثقافية وإنما كان جهدها الذي

استعرضنا تفاصيله منصبا حول مجالات بعينها، وهي تبحث عن ضالتها محكومة بحرصها الشديد على أن تظل قادرة على إحكام سيطرتها على متغيرات أرادت منذ البداية أن تكون ذات صلة باستعداد المجتمع وقدراته.

بمثل هذا التحرك المدروس نحو الهدف حققت اليابان نموذجها الذي تمت فيه الاستعارة من الخارج لتعطي مردودها الإيجابي إلى أقصى حد ممكن، والذي تحققت فيه عملية التراكم المنشودة في المعرفة، مخلفة آثارها الإيجابية على نحو ما تشهد به تجربة اليابان بشكل مستمر.

ثانيا

إنه على الرغم من أهمية المدخل التاريخي في تأكيد أهمية البحث العلمي فإن الاهتمام بالبحث العلمي عامة من شأنه أن يفوت علينا إمكانية التعرف على وضع البحث العلمي الاجتماعي خلال تلك المراحل التاريخية، وذلك من حيث ميادينه ومناهجه، بل وإسهامه في تناول قضايا معينة لصيقة بالتنمية الاجتماعية في هذا المجتمع أو ذاك.

ولا ننسى أيضا أن معالجة موضوع البحث العلمي من هذا المدخل يضعنا رأسا أمام تجارب لممارسة اتخاذ القرار السياسي، حيث تبرز لنا بوضوح تلك الآفاق الكبيرة التي استطاع القرار السياسي أن يلعب فيها دورا بارزا في اهتمام الحكومة بالبحث العلمي، وتمويلها لمشروعاته، ودفعها للهيئات ورجال الأعمال إلى التعاون المستمر، وهو ما نلمسه بوضوح شديد في تجربة الولايات المتحدة الامريكية. أما في اليابان فلعل نجاح سياساتها في استيراد التكنولوجيا وتغلبها على التحديات من خلال سياسة البحث العلمي التي اتبعتها من شأنها أن تكشف لنا بوضوح أيضا عن اهتمامها من وجهة النظر السياسية بتحديد أغراضها على وجه الدقة سياسيا في مجالات المعرفة والانفاق بل وفي مجال استهلاك المعدات والتدريب.

إن هذه وتلك نواح لاننكر أهميتها حين نتقصى أبعادها، ونهتم بإيرادها في سياق مثل هذا البحث غير أن تجربة العالم الثالث التي نحن بصددها في مجالات البحث العلمي ينبغي لها أن تركز من بين الخيارات السياسية والتنموية على مايمكن له فقط أن يكشف عما لديها من مكامن القوة في أنظمتها الاجتماعية أولا. ذلك لأن اهتمام المسئول السياسي في أية دولة من دول العالم الثالث بالعمل المشترك بين المؤسسات وأجهزة الدولة وأثر مثل هذا الاهتمام على تقدم ورفاهية دولته إنما يظل رهينا بوضع رجال السياسة لأيديهم على مجالات العمل الخلّاق في ميادين التنمية، وعلى ضوء معرفة تحيط أولا بما ينبغي أن يطمح إليه مجتمعهم.

لعل في هذا ما له صلته باتجاهات التنمية أو بمداخلها، ونحن لا نريد الاستفادة من المدخل التاريخي في استعراض دور البحث العلمي في الوصول إلى نظرة توفيقية علها تصلح إطارا لمعالجة قضية البحث العلمي في دول العالم الثالث، لأن القضية لا تحتمل تلفيقا ولا تشبثا بما ثبت صلاحه في

مجتمعات أخرى لها ظروفها وأوضاعها الخاصة بها، ولا يغرينا في ذلك ما أصابته دولة معينة من نجاحات.

خلاصة الأمر أن مثل هذا الاستعراض التاريخي يمكن له أن يفيدنا وحسب عند استيفاء البدائل التي يمكن لها أن تتفاعل فيما بينها في تحديد سياسة للبحث العلمي كوسيلة لحل معضلات التنمية، وإن كان علينا القول إن الدور الذي يعالجه متخذ القرار السياسي هنا يغلب على ما يمكن للباحث أن يمارسه من أدوار.

ثالثا

لقد دلت التجربة تاريخيا على أن مناط الاهتمام لدى الدول الصناعية التي حققت تقدمها الاقتصادي والاجتماعي إنما في ارتكازها على كفاءتها في مجالات البحث العلمي كأساس لكفاءة تنظيمات الدولة عموما. وهذه نتيجة يجب أن يتم التركيز حولها من قِبَل دول العالم الثالث، إذ تمكننا من رؤية العلاقة بين التنمية والبحث العلمي في هذه الدول. تلك العلاقة التي من شأنها أن تؤكد على دور رجل العلم في توضيح الحقائق العلمية التي يمكن الاهتداء بها عند الحكم على مختلف الأمور. وهذا مما يجعل من كل جهد متجه لخدمة أهداف معينة جهداً له معنى مادام مرتبطا باختيارات المجتمع واهتمامته. ولاشك أن دول العالم الثالث مطالبة بأن تقف طويلا عند نقطة البداية التي يجب أن تميز عندها أنواع البحث.

صحيح ان المهتمين بشئون البحث العلمي على الأقل في الدول التي حققت معدلات عالية في مجالات البحث باتوا لا يميزون بين أبحاث أساسية وأخرى تطبيقية، لأن لكل منها أهمية بالنسبة لاهتمامات المجتمع وخياراته إلا أن امراً كهذا من الصعب التسليم به في حركة دول قادمة على الطريق، أهم ما يتصف به وضعها الراهن انها بحاجة إلى تدبير مواردها المحدودة وإنفاقها على مايعود عليها بنفع سريع ومباشر. وتصبح القضية حينئذ مرتبطة في المقام الأول بتخير المشكلات وترتيبها، وبعد ذلك فلا ضير أن تكون الوقفة مع أي من أنواع البحوث.

رابعا

ويتبقى لدينا درس أخير مستخلص من المسار التاريخي لحركة البحث العلمي، إذ لاينبغي أن يغيب عن البال أن تخلف البحث العلمي في الدول المتخلفة ليس إلا مظهرا للتخلف الاجتماعي مادام بوسعنا القول إن هناك ظروفا اجتماعية تؤثر في طبيعة المعرفة وفي آفاقها، والصلة على هذا تقوم أصلا في وضع أيدينا على تعريف دقيق لمفهوم التخلف في صلته بمفهوم التنمية، حيث يتحقق بهذا معرفة أي الخيارات أهم في مجالات البحث العلمي، كما في مجالات التنمية، ويبدو لنا أن معرفة الإنسان بنفسه وبحقيقة قدراته هي الأهم، ومن ثم فإن قضية التنمية ينطلق البحث فيها من منطلق البحث عن مفهوم التخلف. ولعل استعراضا بسيطا لمفهوم التنمية في الفكر التنموي الذي بين أيدينا يضعنا رأسا أمام الصلة التي يجب أن تقوم بين التنمية والبحث العلمي في الدول المتخلفة.

ما هي التنمية ؟

يزخر تراث علم التنمية بالكثير من الأفكار عن مفهومنا للتنمية. وتتعدد المداخل التي تمت بها دراسة هذا المفهوم إلى الدرجة التي يصعب حصرها في نطاق دراسة متعجلة. ذلك لأن لكل اتجاه بحثي جذوره التي يبدأ منها، وآفاقه التي يتطلع إليها. وتظل تجربة الدارس الذاتية مؤثرة على تصوراته وإسهاماته.

لذلك فقد رأينا أن نتناول في هذا الموضع أربعة من المداخل ذات الأهمية لما له علاقة بقضية التنمية في دول العالم الثالث.

أولا

نبدأ بالاتجاه الذي يرى إمكانية تحقيق التنمية بتوفر مقوماتها. وهو لذلك يفرق بين الدول التي حققت التقدم عما عداها على أساس من توفر تلك المقومات. ولما كانت مثل هذه المقومات لا تتوفر دفعة واحدة إنما من خلال مراحل، فإن التنمية يمكن الوصول إليها في المرحلة التي تكتمل عندها مقوماتها.

تلك هي نظرية روستو التي يحاول فيها أن يرينا كيف يمكن للمجتمع أن يجتاز مرحلة التخلف إلى مرحلة التنمية من خلال الانتقال خلال مراحل تهيء كل مرحلة منها للمرحلة التي تليها. فالتنمية تتحقق بتحقيق معدلات معينة في مجالات الاستثمار، وزيادة معينة في حجم الدخل القومي وتغيير ملحوظ في ميول الأفراد واتجاهاتهم، واستعداد ملحوظ يبدأ في تعامل أفراد المجتمع مع الآلة، وتغير ملحوظ كذلك في أنماط الاستهلاك وعلاقات العمل.

وبناء على هذه النظرة، فإن واقع التنمية يتحقق كهدف نقيض لواقع التخلف استنادا إلى عامل الزمن الذي تحدث من خلاله التراكمات المرغوب فيها في شتى المجالات. أي في مجالات المعرفة كما في مجالات العمل والتنظيم والإدارة

ثانيا

واما الاتجاه الثاني فهو الذي يرى في التنمية انها عملية استيعاب لخصائص وسمات تشكل من ذاتها دافعا للعمل والانتاج، وتحقق أوضاعا مناسبة لعلاقات تدفع بعجلة التنمية إلى الأمام. فالتنمية على هذا ليست سوى إجراء تنظيميا Organizational Task تقوم به السلطات المعنية لدفع المجتمع باتجاه الاستيعاب المستمر لوسائل يجب أن تستخدم ليكون لها تأثيرها المباشر على أوضاع المجتمع الاقتصادية والاجتماعية. وفي ظل هذا الاتجاه يجب البحث عن الخصائص الاجتماعية التي يتميز بها سلوك أفراد المجتمع، ويجب استيعابها قبل العمل على إحداث التغير المنشود، وبهذا يمكن القضاء على ظواهر تتسم بها مجتمعات التخلف حيث يتم القضاء على ظواهر مثل ضعف الحراك الاجتماعي،

وضعف المستويات العلمية والتقنية، والقضاء على ظاهرة التواكل الاجتماعي كذلك، والعمل من ناحية أخرى على زيادة أفراد الطبقة الوسطى الذين تقوم على أكتافهم حركة التنمية في مختلف ميادينها.

وهكذا يختلف خط المجتمعات من التنمية باختلاف خطها من المقدرة على التكيف في شتى صوره العملية والتنظيمية، وبخاصة على ما يقتضيه استخدام وسائل التكنولوجيا، وما يفرضه الأمر من إعادة تنظيم في مجالات الإنتاج وتوظيف طاقات المجتمع.

ثالثا

وأما الاتجاه الثالث وهو من الاتجاهات المعروفة جيدا للدارسين، لكثرة ما تتداول الأقلام بشأنه، وبخاصة في دول العالم الثالث فهو الذي يربط بين التنمية وضرورة التخلص من سمات التخلف التي يصورونها في شكل مجموعة من المؤشرات مثل: انخفاض متوسط دخل الفرد، ونقص المدخرات، وانخفاض مستوى الانتاج، وارتفاع معدل السكان، وشيوع الاكتناز، وارتفاع نسبة الواردات وانخفاض نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي، وغير ذلك من المؤشرات التي باتت مألوفة للدارسين.

وهذا الاتجاه بات يعتمد فهمه على المقارنات الشكلية بين السمات التي يتسم بها الوضع في الدول المتخلفة وتلك السائدة في الدول المتقدمة. ولئن تمير هذا الاتجاه بكثرة كتّابه والداعين للأخذ به، فإننا نستطيع أن نجمل خلاصة ماذهب إليه في ضرورة كسر ما أسمى بحلقة الفقر المفرغة التي تتداخل حلقاتها سببا ونتيجة واما كيف تكسر هذه الحلقة فمن خلال التدخل الإرادي من جانب الدولة والأفراد.

إن اصحاب هذا الاتجاه من أمثال رخبار نوركسه ولينبشنين وسواهما يجعلون من التنمية اشكال منهج في التفكير حول الاسلوب الذي يمكن به تخطي الفجوة والعبور من نقطة التخلف إلى نقطة الانطلاق باتجاه تنمية أيا كانت آفاقها.

رابعا

أما الاتجاه الأخير فهو الذي ينظر إلى التنمية من خلال نمط الأفكار والقيم التي يتبناها المجتمع، وبالنسبة لأصحاب هذا الاتجاه فإن العامل الحاسم والأهم هو مدى جديَّة المجتمع في أن يأخذ نفسه بالشدة متوجها نحو أهداف جديدة مهيئا نفسه لظروف جديدة ومستعدا في نفس الوقت أن يدفع الثمن المطلوب ليحقق تلك الأهداف.

وبعبارة أخرى فإن هذا الاتجاه هو الذي يميل إلى تعظيم شأن ما أسماه دانيل ليرنر Daniel Larner بالتقمص النفسي (Psychic Empathy) ، وهو ماينطوي على رؤية المرء لنفسه، وهو يمارس أدوارا مختلفة عن الأدوار التي اعتاد ممارستها من قبل.

التنمية بالنسبة لدول العالم الثالث

أولا : على المستوى النظري

لقد رأينا من خلال استعراضنا للاتجاهات الأربعة السابقة الذكر لمفهوم التنمية انها لاتفضى بنا إلى نتيجة محددة يمكن الاهتداء بها في تجربة العالم الثالث دون أن نقع في المحظور. لعل السبب وراء ذلك يكمن في مجموعة من الحقائق التي انتهت إليها تجارب التنظير في مجالات التنمية وبخاصة في إطار الفكر الغربي التقليدي، الذي أقل ما يقال عنه انه فشل فشلا واضحا في إعطائنا تفسيرا يُطمأن إليه لمفهوم التخلف، وبالتالي فقد عجز عجزا بينا عن إعانتنا في مفهوم يمكن الارتكاز عليه للتنمية، يكفي للتدليل على ذلك أن نأخذ الاتجاه الذي ينظر إلى التنمية باعتبارها مرحلة يبلغها المجتمع حين تكتمل لديه نواح اقتصادية وتنظيمية وديمغرافية معينة فإن أقل ما يمكن أن نأخذه على هذا الاتجاه، الذي يعطي للزمن اعتبارا كبيرا، أنه لم يعط اعتبارا لعامل الزمن ذاته في التأثير على أوضاع المجتمع، كما لم يعط لعامل الإرادة البشرية أي وزن، وكأنه يمكن للعوامل المطلوب توافرها أن تحقق وجودها من تلقاء ذاتها.

أو حينما نأخذ الاتجاه الذي يعول على تحقيق التنمية من خلال التصدي لأضعف حلقات التخلف، والبدء منها لإحداث التحول المطلوب في هياكل المجتمع ووظائفه، فإن هذا الاتجاه ظل يتعامل مع عوامل التخلف وكأنها ظواهر طبيعية معزولة عن بقية عناصر المجتمع ونمط الكثافة السائدة فيه، وطبيعة العلاقات المنتشرة بين أفراده وجماعاته.

لقد اعتمد كتّاب الغرب ومفكروه على ما للجانب الاقتصادي من أثر في محيط التنمية وجعلوا من التحليل الاقتصادي البحت ومن نماذج الاقتصاد أساسا لتفسيراتهم ومعالجتهم، ومديرين ظهورهم لما يمكن أن تنطوي عليه حقائق المجتمع الأخرى من أهمية وقيمة في مجال البحث والدراسة، وتفسير الوقائع والعلاقات، الأمر الذي أفضى بالفكر التنموي الغربي إلى حالة من الإفلاس النظري الواضحة والتي يلخصها البعض في النتائج التالية:

(١) عجز في الوصول إلى تحديد سليم لموضوعات الدراسة.
(٢) وعجز مماثل في الوصول إلى المنهج الصحيح لاستيعاب الحقائق.
(٣) وإهمال واضح لواقع المجتمعات غير المجتمعات الغربية أو تعمد لهذا الإهمال.
(٤) استخدام مقاييس لا توصف بالعلمية ، وأن حاولت استخدام التجريد في تعديلها لتفسير وقائعها.
(٥) الوصول إلى نتائج خاطئة واحكام خاطئة في تفسيرها وعلاجها لكثير من ظواهر المجتمعات.

ولعل أصدق مايمكن له أن يشكل ردة فعل في هذا الصدد من جانب دول العالم الثالث بعد

ماعانته من غياب الرؤية في ظل ما هو متاح أمامها من تراث فكري عن التنمية الغربية ما قال به روبرتو كامبوس Roberto Campos (Castel, 1971:241) الذي كان يعمل وزيرا للتخطيط في بلاده البرازيل من ان «مانحن بحاجة إليه ليس هو خطة لبناء المصانع وإنما مصنع لبناء الخطط».

نضيف إلى ذلك مايقول به كثيرون من مفكري وقادة العالم الثالث معبرين عن خيبة أمل حقيقية حيال ما ساد من أفكار خلال ربع قرن من الزمان.

وفي فترة ارتبطت فيها هذه الأفكار بتطلعات حقيقية من دول العالم الثالث نحو التنمية. إذ كان ذلك ابتداء من أوائل الستينيات وحتى نهاية الثمانينيات التي ما تزال ماثلة حيث يعبر عن مثل خيبة الأمل هذه رجال كانوا يمسكون بخيوط الأمل، يتوقدون حماسا واندفاعا وحرصا على نجاح تجاربهم، ولكنهم جميعا لم يدركوا ما حلموا به في ظل ما عرف من أفكار الدول المتقدمة عن التنمية.

وعلينا في هذا الصدد أن نستمع لسوكارنو الذي قال «إننا نبحث عن تنمية تعبر عن شخصية اندونيسيا المستقلة حتى ولو اضطرنا هذا للتضحية، بمستويات إنجاز أعلى».

مشيرا بهذا إلى مقولات الفكر الغربي عن التنمية والمتمثلة في تحقيق القدرة على الإنجاز كتعبير عن سمات مجتمع التنمية التي لاغنى عنها، وان السبيل إلى هذا هو باتباع ذات المنهج الذي سلكته الدول المتقدمة. ولقد كان سوكارنو يدلل بما قال على أهمية عوامل أخرى غير تحسين مستويات المعيشة أو زيادة دخول الأفراد أو تحسين الخدمات الصحية.

أما كاسترو فقد مضى في نفس الاتجاه ومن مدخل الإنتاج حيث قال:

« إن بناء التنمية في كوبا أكبر من مجرد تنويع الزراعة أو بناء صناعة على نحو سريع وإنما قبل ذلك فإن أمامها بناء الإنسان نفسه».

أما نايريري فقد مضى إلى دعوة قومه «لأن يبدأوا من حيث هم في قراهم، يبدأون بمعرفة أنفسهم ومعرفة قيمة ماتحت أيديهم من وسائل بسيطة، يتحتم عليهم أن يبدأوا بها قبل أن يسألوا العالم من حولهم العون».

ولعل ردات الفعل هذه وغيرها كثير مما أدت إليه مقولات الفكر الغربي عن التنمية هي التي دفعت البعض من مفكري العالم الثالث إلى القول بأن علينا أن ندرك الآن وقبل فوات الأوان بأن التنمية ليست شيئا يمكن أن يعرف سلفا وإنما هي نتاج لفلسفة المجتمع الذي تتم فيه، ولنظرته عن الحياة الطيِّبة ونمط الحضارة التي يجب أن تسوده، ولعل هذا ما عبَّر عنه سنجور (Castel, 1971:241) حين قال «إننا نحن الإفريقيين لانود أن نكون مستهلكي حضارة».

هذه هي ردة الفعل حيال ما ساد من مفاهيم ومعتقدات عن التنمية في دول العالم الثالث، أما على المستوى العملي فقد حفلت التجربة بالكثير. . ونورد هنا بعضا منه.

ثانيا : على المستوى العملي

لقد أعقب النجاح السريع لمشروع مارشال في بناء أوروبا اعتقاد عام بأن تنمية الدول المتخلفة يمكن لها أن تتحقق عن طريق التصنيع معتمدة بطبيعة الحال على الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه رأس المال.

ولقد ساعد على شيوع هذه النظرة اتجاه هيئة الأمم نفسها التي أخذت تلعب دورها مسانده هذا التيار بما تقدمه من مساعدات وعون وقروض للدول المتخلفة.

ولكن سرعان ما اتضح بأن مقدرة أية دولة على استغلال مالديها من موارد مالية إنما يتوقف على مدى ما تتمتع به من إمكانات لتعبئة القدرات العقلية والنفسية لمواطنيها، ومن هنا لم تتحقق النقلة المطلوبة من مجال الاهتمام بعنصر رأس المال إلى الاهتمام بالعنصر البشري إلا في وقت متأخر، وبعد أن فقدت كثير من الدول المتخلفة الكثير مما وصلها من إعانات وقروض.

ولقد أدى هذا إلى الاهتمام بدور الفنيين في التنمية ليحققوا الكثير في مجالات القضاء على عزلة مجتمعاتهم وتمكينها من الاستفادة على خير الوجوه من ثمرات العلم والتكنولوجيا. فقد برزت الحاجة الماسة إلى خبراء في الاقتصاد وفي الزراعة وفي الصناعة، بل وفي كل مجال من مجالات الثروة، وأصبح التركيز كبيرا على هذه الناحية التي تكشفت بعد مرور مالايزيد عن خمس سنوات من خيبة أمل في الجهود التي ظل يبذلها الفنيون في مختلف بلدان العالم الثالث دون أن تثمر عن الشيء الكثير مع ارتفاع تكاليف استثمارهم. وبدأ الناس يتساءلون عن جدوى الاستعانة بالمستشارين والفنيين الأجانب، وماذا عساهم أن يقدموا للبلدان التي يساعدونها من عون في ظل نظم ومؤسسات لا مستوى لها ولا أثر في تحريك عاطفة الناس أو اهتمامهم أو شحذ همتهم للعمل؟ بل وما قيمتهم إذا كانوا لا يحرصون على تدريب أبناء البلاد الأصليين الذين يتعين عليهم أن يتسلموا مقاليد الأمور من هؤلاء ؟

وفوق هذا وذاك هل من قيمة أصلا لنصائح الخبراء والفنيين الأجانب والمحليين مع نقص البيانات وقصور الإحصاءات وضمور المعلومات ؟ !

وحيال كل هذا تحول الاهتمام من النواحي المادية إلى النواحي البشرية، فاتسع نطاق إنشاء مؤسسات ومعاهد التدريب في أكثر من دولة نامية لكي تخرِّج إداريين أفضل ومديري مصانع على مستوى من الكفاءة وفنيين تحتاج إليهم الدولة في جميع التخصصات وبرزت الحاجة إلى توسيع نطاق الاهتمام بعلوم الإدارة والاقتصاد والمحاسبة والمالية وغيرها من العلوم الحديثة. وعند هذا المنعطف الكبير بات واضحا أنه لا يجوز أن تهتم الدولة بمثل هذه النواحي وتترك المواطن العادي يعاني من الجهالة

والأمية، خاصة وانه يستحيل تماما تحقيق التنمية ما لم تتمكن الدولة من القضاء على الأمية، فانتشرت مدارس محو الأمية وظهرت إلى الوجود مناهج لمحو الأمية الوظيفي طمعا في رفع مستوى العمالة الوطنية. وإلى جانب هذا وذاك برزت إلى الوجود أهمية تطوير التشريعات، وبات جهاز الدولة يعمل في جوانب عديدة محكوما بأنماط الأداء الوظيفي على أسس أكثر موضوعية ودقة وقامت العديد من المؤسسات التي باتت تعتمد في إدارتها على أبناء البلاد دون غيرهم، وأصبح الأداء في كل ميدان مرتبطا بضرورة توفر الكفاءة والاحتكام إلى الأصول العلمية مع استخدام المقاييس، وفي كل هذه الآفاق ظهرت مجالات للعمل الإداري والاقتصادي والسياسي يمكن للصفوة أن تلعب فيها أدوارا رائدة في قيادة مجتمعاتها.

كل هذا في إطار ما يمكن اعتباره محصلة لتجارب تنموية جرت معاركها على أرض دول العالم الثالث. ولا ينكر أحد أن ماجرى على أرض هذه الدول يظل مثارا للتأمل والتفكير المستمرين، لأنه على الرغم من كل ما تحقق على صعيد الممارسة يظل مفهوم التنمية محاطا بكثير من الغموض المؤدي إلى الحيرة، ويظل من الصعوبة بمكان العثور على تعريف مناسب لها. والنتيجة أنها تظل مشكلة كبيرة لابد لها من حلول.

نحو آفاق للمعرفة . . (أي تنمية ؟)

في معترك التنمية يجب أن نفرق دائما بين الرغبة في تحقيق التنمية والقدرة على تحقيقها في مختلف ميادينها وبمختلف وسائلها وأدواتها.

ودراسة الجوانب المختلفة بالتنمية دراسة علمية جادة أمر هام في إطار إلمام الدارسين بالقدرات والإمكانات المتاحة أو تلك التي يمكن إتاحتها. وهذا أيضا أمر له أهميته الكبيرة فيما يتعلق بالوصول إلى تحديد دقيق لأبعاد التنمية، وما يمكن أن يترتب عليها من تبعات ومشكلات لها صلتها الوثيقة بطبيعة التراكيب والقيادات السائدة في المجتمع.

ولعل القيمة التي ينطوي عليها تراث الفكر التنموي، سواء أكان ذلك في إطار أشكاله التقليدية المألوفة لدينا أم فيما حدث فيه من تطورات ومالحق به من اتجاهات نقدية، إنما هي فيما عساه أن تعين به دول العالم التي لم تحرز تقدمها بعد في مجالات التنمية والتطوير من أفكار وموحيات من شأنها أن تساعد في الأخذ بإجراءات وتدابير يكون من شأنها إحكام سيطرة الدول الراغبة في التنمية على مساراتها، والامساك بزمام أمورها وهي تسعى لازالة معوقات التنمية واحدة بعد الأخرى، حيث يظل القضاء على تلك المعوقات شرطا ضروريا لتحقيق التنمية.

ولئن كنا ما زلنا في الواقع بحاجة إلى بذل كثير من الجهود العلمية والبحثية في ميدان المعرفة، للكشف عن حقائق هذا المجال الواسع، ولارتياد آفاقه بأقدام راسخة على أرض الواقع، فإنه يمكن أن يقال بأنه لا شيء بالنسبة لدول العالم الثالث على وجه التحديد ـ وبعد معاناتها الحية مع شتى التجارب ـ أكثر أهمية من حاجتها إلى استثمار الطاقات الذهنية لأبنائها، وإلى استرداد الثقة بالنفس لا

على أساس الادّعاء المبني على الجهل بالحقائق الموضوعية، وإنما على أساس البحث العلمي الأصيل، والجهد الفكري المستقل.

ولعل من بين النتائج ذات الأهمية التي إفضت إليها تجارب التنمية في كثير من دول العالم الثالث أن ما تعاني منه حقيقة ليس هو الفقر أو التخلف وإنما هي تعاني حقيقة من مشكلات التبعية الفكرية التي حالت دونها، واكتشاف مالديها من ثروات وإمكانات حقيقية كفيلة بأن تجعل منها دولا غنية بثرواتها المادية والبشرية لو أحسنت استغلالها وأجادت توزيع العائد من استثمار تلك الثروات.

وليس أدل على صدق مثل هذه القضية مما قال به المفكر التنموي الشهير بول باران (Bara, 1965:82) الذي يؤشر لنا بصدق على أن مشكلة الفقر في دول العالم الثالث إنما هي مشكلة فقدان للاتجاهات الصحيحة والمسار العلمي الصحيح بالنسبة لتلك الدول. فنراه يقول:

«إن بمقدورنا أن نقف من خلال قسمات هذه المجتمعات على معالم لشعوب أنهكتها إلى حد بعيد علاقات ليست عادلة وليست متكافئة مع شعوب أخرى تقدمت عليها في سلم النماء والتطور، واستطاعت أن تكرس علاقاتها من خلال السيطرة الاستعمارية على نحو أورث دول العالم الثالث الفقر والحاجة والحرمان، مع أن هذه الدول إذا أخضعت لموازين ومعايير الثراء الحقيقي لاتضح أنها تملك مقدرات وإمكانات التنمية على نحو يمكنها من أن تجتاز العقبات وتتخطاها واحدة بعد الأخرى، وتقيم في النهاية تنمية حقيقية شأنها شأن من سبقها في هذا المضمار من المجتمعات المتقدمة».

أين تكمن الفوارق ؟

(أ) قد يقال إن التنمية في الدول التي تقدمت وخاصة في ظل النموذج الرأسمالي قد استمدت مقوماتها إلى حد كبير من ميراث واضح المعالم لما أمكن تحقيقه من (إنجاز) على مدى أجيال، وكان من نتيجة ذلك أن أصبح المجتمع يشعر وهو في مسار التنمية وكأن المرحلة التي يمر بها هي وصل لما بعدها after بما كان قبلها Before وبهذا المعنى فليست التنمية من خلال مراحلها المتعاقبة سوى فيض من المنجزات لا يتوقف، وهو أمر سهّل على العلماء كثيرا أن يقفوا منه على طبيعة الفوارق ونواحي التمايز في البناءات والخصائص.

(ب) على أنه يبدو بالنسبة لدول العالم الثالث أنها حين تأخذ بأسلوب التنمية في النموذج الرأسمالي تكون كمن يضع أقدامه في فراغ (Cochron, 1983:307) ذلك لأن هذه المجتمعات إنما تفتقد في الأصل لهذا الشعور بالانتماء إلى قاعدة ممتدة من الإنجاز، ولعل هذا هو ما دفع روبن كوهن (Coc-hron, 1983: 312) إلى القول «بأن التجربة الغربية في التصنيع وفي النمو الرأسمالي لاتتناسب بأي حال من الأحوال مع طبيعة مجتمعات العالم الثالث ولا مع ما يمكن أن يطلق عليه علم اجتماع التنمية في هذه المجتمعات».

(جـ) ومن ناحية أخرى فإن هناك من العلماء من يذهب إلى القول بأن ما تعانيه دول العالم الثالث من تخلف إنما بات يشكل موقفا تاريخيا شارطا، أي أن موقف مجتمعات هذه الدول بات محددا ومرسوم الأبعاد من خلال إمكانات الفعل، وسلوكيات الرجال الذين ألقت عهود السيطرة الاستعمارية على كاهلهم بعبء كبير. ذلك لأن عناصر التخلف المتداخلة مع شيوع اللامساواة مضافا إليها ماجرى من استنزاف للموارد والطاقات، كلها عوامل وسمات أساسية بات لها وزنها في تحديد اقتصاديات العالم الثالث في نطاق تركيبة الاقتصاد العالمي في مجموعه، وهو أمر يفرض على الصفوة في تلك المجتمعات أن تجعله في بؤرة تفكيرها واهتماماتها وهي تتصدى لقيادة مهام التنمية ومن خلال معرفة علمية خالية من الهوى.

(د) لعله من هنا يخلص بعض المفكرين التنمويين إلى القول بأن نقطة الانطلاق في الاتجاه الصحيح لتحديد موقف عملي في دول العالم الثالث من قضية التنمية إنما تتمثل في اتخاذ إجراءات من شأنها أن تكفل على صعيد البحث النظري تحليلا عميقا للعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي وبدائل الحلول والحلول الوسيطة والاعتبارات التي تتحكم في المواقف الاستقلالية التي يتطلع إليها اقتصاد الدول النامية (Bernutein, 1980,VOL.XXI: 215) .

(هـ) ومهما يكن من طبيعة الاختلاف في وجهات النظر حول نقطة البداية لتحديد سمات النماذج التنموية التي يمكن أن تأخذ بها دول العالم الثالث، فإنه يبدو من خلال الدراسات العديدة التي جرت، ومن خلال المعايشة لتجارب بلدان كثيرة في قارتي آسيا وافريقيا وفي أمريكا اللاتينية، أن التنمية واتجاهاتها يمكن لها أن تتبلور أحيانا من خلال تقصي رغبات ومصالح القيادات السياسية في تلك البلدان، بصرف النظر عما تقول به إسهامات الفكر الاجتماعي والاقتصادي المعاصرين.

ومن الزعماء والقيادات بطبيعة الحال من يرى أن التنمية إنما تبدأ من ضرورة إعادة توزيع الثروات، ومنهم من يرى ضرورة إحداث تغيير في هياكل المجتمع وتراكيبه ووظائفه بشكل شامل، ومنهم في اتجاه آخر من يأخذ بحلول وسط بين الاعتبارات الاصلاحية وبعض معالم التغيير الجذري في حدود معينة.

(و) والمهم أن النموذج الذي يشتمل على العديد من تجارب بلدان العالم الثالث قد كشف بوضوح أن الاعتبارات التي تدعو إلى الأخذ بفكرة إعادة توزيع الثروات ترتبط في جوهرها بضرورة أخذ مسائل كثيرة في الحسبان، فالهجرة المتزايدة إلى المدن، وظهور المجتمعات الهامشية على أطرافها Slums والعطالة وعدم توازن ميزان المدفوعات كلها مشكلات تعود في الأصل إلى سوء توزيع الدخول على نحو ما دلت عليه مؤخرا دراسات جادة جرت في بعض دول افريقيا (Canciau, 1960:25) .

على أن مثل هذه الاعتبارات تظل ماثلة إذا ما أخذ المجتمع المعنى بالتنمية بفكرة إعادة توزيع عائد النمو بدلا من رأس المال المبدأي، أي الدخل القومي لحظة الانطلاق في تحقيق مشروعات التنمية، ذلك لأن أية محاولة لإعادة توزيع حاصل النمو لا يمكن لها أن تجدي إذا لم تكن البداية

بالثروات القائمة أو الموروثة بالفعل. وفي تجربة الهند ما يكشف عن هذا الترابط العميق بين الناحيتين (عبدالله، ١٩٧٧ : ١٧٦ وما بعدها) إذ بعد المشوار الطويل الذي بذل مع خطط التنمية الثلاث، وبعد الجهود الشاقة التي بذلت، تبين أن عائدات التنمية وفوائضها إنما عادت لتتركز في أيدي القلة القليلة من المهراجات والأثرياء، ليس هذا وحسب بل إنه أصبح بوسع هؤلاء أن يتحركوا بكل فاعلية للوقوف في وجه أية محاولة لتوسيع نطاق التنمية على أسس اجتماعية تتوخى تحقيق العدالة الاجتماعية.

خلاصة الأمر ان التنمية في دول العالم الثالث سواء اتجهت من حيث أهدافها سواء في الأخذ من حاصل النمو أو بالأخذ من أصل التراكم فإنها لابد أن تقود إلى تغيير في الهياكل والأنظمة الاجتماعية والسياسية، وفي الحكومات أيضا. وكان من أبرز دلائل هذه الحقيقة لجوء حكومات أكثر من دولة إلى إقامة مشروعات كبيرة الحجم بقصد التوسع في استخدام عنصر العمل Labor Intensive مع ما يصاحب هذا التوسع عادة من اتباع سياسات مالية واقتصادية يصعب في واقع الأمر إقرارها عمليا لاعتبارات كثيرة أهمها، أن الدول النامية تفتقر عموما إلى توفر العنصر البشري المدرب في مختلف المستويات، والأمر الثاني أن تكلفة هذا النوع من المشروعات تعتبر غالية إلى درجة من شأنها أن تقعد بهمة المسئولين عن التنمية.

ولعل في تجربة مصر ما من شأنه أن يكشف عن مدى الصعوبات التي يمكن لدول العالم الثالث أن تواجهها في إقامة المشروعات الكبرى التي لاغنى عنها لتحقيق التحول في الهياكل والبناءات ذات الوزن.

هل التكنولوجيا هي الحل ؟

(ا) وبعد هل يبدو الطريق مسدودا على الرغم من كل ما هو متاح لنا من زخرة المعرفة النظرية عن التنمية وما يلحق بها من آثار؟

إن الرغبة في تحقيق التنمية بل في تحقيق تنمية سريعة العائد دفع بالكثير من دول العالم الثالث إلى الإقدام على إقامة مشروعات هنا وهناك، وكثير من هذه المشروعات، وخاصة المشروعات التي اعتمدت على تكثيف قوى العمل ثبت أن الاعتماد عليها لا يعبر إلا عن رغبات لا يسندها واقع عملي، إذ تبدو مشكلات نقص العمالة الماهرة ونقص الإداريين الأكفاء ومحاسبي التكاليف الذين يندر وجودهم، وغير ذلك عقبات حقيقية في سبيل الوصول إلى نتائج مرضية تتناسب مع عظم الآمال المعقودة.

لقد كانت النتيجة المحققة من وراء مشروعات هيكلية كبيرة الحجم أن دولا كثيرة في العالم الثالث أقامتها في حين عجزت عن إدارتها بكفاءة، مما رتب آثارا مباشرة وغير مباشرة بالغة السوء على الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لها، وليس أبلغ دليل على هذا من قيام موجات للتضخم تظل أكبر من جميع المحاولات التي بذلت للسيطرة عليها.

(ب) لعله من هنا بات يقال إن مصير التنمية في دول العالم الثالث يظل محكوما في جميع الأحوال بما يمكن أن تسارع به السلطات المعنية من خطوات في جميع المجالات والمستويات لاتخاذ خطوات عملية في مجالات الإدارة والتنظيم والمالية وتحفيز العاملين.

وفي هذا الصدد يقول سانكل: «إن متطلبات التنمية هي كل لا يتجزأ، وإن الأمر كله يتوقف على تحقيق مقدرة عالية للتواؤم مع مقتضيات التغير والنمو[١]». ومثل هذا الاتجاه من سانكل يجد دعما قويا في أفكار سادت بالفعل عن أن مصير التنمية في أي مجتمع نام يظل رهينا بمدى فاعلية جهود المجتمع لتحقيق عمليات التهيئة والترشيد وتعبئة القوى الذاتية للمجتمع في اتجاه الاستفادة من معطيات المعرفة الإنسانية التي تطورت وتقدمت في خدمة أي مجتمع يوائم نفسه مع مقتضياتها.

وقد تبدو قضية التهيئة والمواءمة المجال الرئيسي للأدوار التي يتعين على قادة مجتمعات العالم الثالث أن يلعبوها لصالح مجتمعاتهم بل وليس غريبا أن يشغل بعض القادة الأفارقة والآسيويين أنفسهم بهموم الخيارات التي يتعين عليهم إجراؤها بين النماذج العملية لأساليب ومناهج التنمية الريفية تماما كما شغل قادة المجتمع التنزاني مثلا أنفسهم بذلك (Bernutein, 1980,VOL. II:117) . لكنه مهما يكن من أمر الصعوبات العملية الميدانية فإنه يظل مطلوبا بالنسبة لدول العالم الثالث أن تحدد موقفها بشكل محدد من قضية النماذج المعرفية المتاحة أمامها في مجالات الاستخدام الاقتصادي، ونقصد بذلك مسألة الاستعانة بأنماط من المخترعات وبعض الأفكار والعناصر الخاصة بالتصنيع.

(جـ) فبعض دول العالم الثالث رأت الأخذ باتجاهات تصنيفية معينة بحسبانها الوسيلة الوحيدة أو الملائمة التي تمكن من اجتياز الهوة القائمة بينها وبين الدول التي تقدمت. وما يهم حقيقة في هذا الصدد هو طبيعة المعيار الذي تأخذ به هذه الدول، ذلك أننا نجد أن من بين العلماء والمهتمين بشئون التنمية في العالم الثالث من يعزو أسباب التأخر في دول العالم الثالث إلى طبيعة النظرة السائدة في هذه المجتمعات عن نفسها وعن حقيقة المرتبة التي تحتلها بين الشعوب، إذ يظن البعض أن دول العالم الثالث هي شعوب من الدرجة الثانية. وليس أدل على ذلك مما جاء به راؤول بريبش، (Bernu-tein,1980,VOL.II:117) حيث قال: «إن تخلف أمريكا اللاتينية إنما مرده إلى مركزها بين اقتصاديات العالم» وهذا القول من جانبه ليس سوى ترجمة لكل ما يقال من أن على دول العالم الثالث أن تسعى بشتى الطرق لكي تجعل من تعاونها فيما بينها بديلا ولو مؤقتا للمساعدات التي لاتكاد تفي بشيء من احتياجات التنمية، والتي تعكس في ذات الوقت طبيعة العلاقات المختلة بين دول قطعت شوطا طويلا في طريق التقدم بحكم ما اتيح لها من وسائل السيطرة وأخرى ماتزال في بداية الطريق.

وماذا عن اكتشاف القدرات الذاتية أولا ؟

يقول فيلب أوبريان[٢]«انه بحلول عام ١٩٦٠ لم يكن شيء مما استهدفته طموحات أمريكا اللاتينية قد تحقق. ذلك أن بدائل السلع الأجنبية من السلع المحلية لم يحد من شدة الاعتماد على الاستيراد. وباتت الدخول أميل أكثر إلى التركيز بدلا من أن تتجه نحو المساواة. ومماتزال نسب كبيرة

من أفراد المجتمع تعيش على هامش الحياة. ولم يتحقق التناغم الوطني بين دول القارة وبقيت مجتمعاتها مجزأة وغير مستقرة. وأما حركة التصنيع فقد آلت ملكية مشروعاتها العامة إلى يد المستثمرين الأجانب، ولم يعد هناك بد من تدخل العسكريين وسيطرتهم على مقاليد الأمور».

ونلاحظ أن أوبريان ينكر كل جدوى وأهمية لما يمكن أن تبدأ به كل دولة من دول العالم الثالث في ترتيب أوضاعها في اتجاه ينأى بها عن مواقع التبعية، سواء أكانت تبعية ممثلة في الفكر أم في الاعتماد على نتاج المعرفة الغربية (التكنولوجيا).

ولكننا في حقيقة الأمر نجد أن ما أنتهى إليه أوبريان إنما يطرح على دول العالم الثالث قضية البديل المناسب من زاوية البحث الجاد عن طريق يوصل إلى الأهداف المنشودة دون التضحية بما يجب أن تحرص عليه تلك الدول.

وفي حقيقة الأمر فإننا من جانبنا نرى أن تحقيق التنمية في دول العالم الثالث يتطلب المضي في اتجاهين معا، أولهما إقرار صيغة للتعاون بين تلك الدول ليتحقق لها نشاط واسع المدى في ديناميات اقتصادياتها، وتغيرات لازمة في هياكل إنتاجها وفي أساليب الصناعة بها. بل أساليب اتخاذ القرار. وأهم من ذلك وفوقه ليتحقق لها التغيير المطلوب في أشكال العائد من التنمية وأنماط توزيع ذلك العائد.

أما الاتجاه الآخر فهو في تحديد موقف تاريخي من قضية التكنولوجيا واستخداماتها المختلفة.

ويبدو أن الموقف من التكنولوجيا واستخداماتها بما لها من علاقة بقيم المجتمع ونماذجه الثقافية مرتبط في الأصل والجذور بموقف دول العالم الثالث من قضية التنمية ذاتها، وسيتحدد الموقف من قضية استخدامات التكنولوجيا باعتبارها نتاج المعرفة لدى الدول التي حققت التنمية من خلال تحديد نموذج التنمية المناسب لكل دولة من دول العالم الثالث.

وفيما نرى فإن الصلة بين التنمية واستخدام وسائل العلم الحديثة (التكنولوجيا) تقوم مستندة إلى نواحي عملية في المقام الأول. ذلك أنه يمكن رؤية سمات بعينها في هياكل ووظائف المجتمعات المتقدمة، مما يوحي بإمكانية نقل هذه السمات.

ويبدو جليا إنه استنادا إلى هذا طرحت الأفكار السائدة في مجالات استخدام التكنولوجيا من جانب دول العام الثالث بما يمكن أن تحققه من وحدة في المعرفة وفي الأسلوب يكفلان إنجاز نفس ما أنجز من خلال مراحل تاريخية بارزة.

إن استخدام تكنولوجيا العصر باعتبارها نتاجا للمعرفة يمكن له أن يحقق فكرة التماثل التي تظل بمثابة حلم يغري الجميع، فإذا ما تحقق اهتمام عملي بهذه الناحية لدى دول العالم الثالث فإن معنى هذا ـ في نظر الداعين لهذا الاتجاه ـ أن يتم تحقيق تغير جذري في أوضاع المجتمع لصالح التنمية،

ويصبح أمرا مفروغا منه على أساس أن استخدام وسائل التكنولوجيا يعني القبول بحلول تجريبية معلومة الأثر سلفا. وفي هذا ضمان لنتائج ما يمكن أن يبذل من جهود، بل في هذا تحديد واضح لمسارات المجتمع في اتجاهات التغيير الاجتماعي المنشود.

إن جيزنبيرج (Libarger, 1973: 215) الذي يعتبر في مقدمة من يتصورون إمكانية تحقيق نماذج تنموية متماثلة في مختلف دول العالم على أساس من وحدة المعرفة العلمية لا يرى مناصا من الاعتراف بصعوبة تحقيق هدف كهذا، فاستخدام وسائل فنية حديثة لا يمكنه أن يضمن على الإطلاق الإحاطة بمعرفة عن مجالات متباينة، والاعتماد على عنصر التخصص يعني إهمالا واضحا للجوانب التي لم تتوفر عنها معرفة مسبقة. وهكذا في واقع الحال تظل مجالات هامة وحيوية لدول العالم الثالث مثلا، خارج نطاق ما يمكن لوسائل المعرفة العلمية الحديثة (التكنولوجيا) أن تطاله. ومن ثم تبقى مثل هذه الوسائل عديمة الجدوى من ناحية فعلية، حتى وإن أمكن الاستعانة بها في بعض الوجوه.

ويلاحظ أن استخدامات التكنولوجيا يمكن أن تصبح مجرد قوالب فكرية جاهزة من شأنها أن تعيق حركة المجتمع الطليقة بدلا من ان تنطلق بها في آفاق رحبة.

ولا شك أننا حيال مثل هذا التحديد الواضح لطبيعة المشكلة في نطاق تجارب العالم الثالث يمكن لنا القول بأن شتى الاحتمالات القائمة في طبيعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية تظل في حالة كمون، فلا تتاح لها فرصة الاستقلال الأمثل إلا بتوجه مقصود، أي من خلال معرفة ذات خصائص محددة، وذات علاقة حميمة بالواقع الحياتي للمجتمع المعنى.

اما ما هي تلك الخصائص المحددة، فلعل في تجربة روسيا كإحدى الدول التي تحقق شوطا بعيدا في التقدم مايفيد بأنها إنما اعتمدت على قاعدتها المعروفة، وهي اعتبار كل شيء لصيق بالتنمية وكأنه ضرورة Emergency ، مستخدمة في هذا الإطار أنماطا من التواصل بين سلطات اتخاذ القرار تتناسب ومجموعاتها البشرية المتباينة ومستندة إلى نمط من المعلومات ظل يتطور تدريجيا في حركة انسيابية من المركز إلى الاطراف، مع تحسين مستمر في وسائل الزراعة، حتى أصبح المجتمع بأكمله مهيأ للانتقال به إلى آفاق أخرى أرحب، ولها صلتها الوثيقة بمقتضيات نظرية التغيير التي أخذت بها الدولة .

من هنا فإن الأمر كله يظل رهينا بإجراء الخيار، ولعل مما يحسم التردد أن يقال بأن اتجاه المجتمعات المعاصرة للسيطرة على حالات النمو من خلال عمليات مقصودة وإدارية في جوهرها إنما يجعل من تحقيق معرفة بالذات وبالبيئة هي نقطة الانطلاق التي لا بديل لها في تجربة العالم الثالث باتجاه التنمية.

للبحث العلمي دور متشعب الآفاق

لكي نقف على طبيعة هذه العلاقة يجب أن نعرف أولا الدور الذي يمكن أن يلعبه رجل العلم فهو (Biezanz and Moris,1979:19) :

أولا : ذلك الفرد القادر دون سواه على توضيح حقيقة كل موضوع يقع تحت مجال اختصاصه حتى تصبح تفاصيله حقائق يمكن مناقشتها.

ثانيا : وهو من ناحية أخرى الشخص القادر أكثر من سواه على إنجاز الجهد العلمي المطلوب لجعل كل حقيقة من حقائق المعرفة موضوعا يمكن الاهتداء به عند الحكم.

على أن جهود رجل العلم والبحث العلمي لاتكتسب أي معنى إلا إذا انصبت تلك الجهود على الموضوعات ذات الصلة الوثيقة باختيارات المجتمع واهتماماته. وتقوم العقبة الأساسية في وجه رجال التنمية إلى جانب رجال البحث العلمي في ميدان رئيسي هو ميدان الحقائق العلمية المجردة التي لها صلة مباشرة بالمشكلات التي يواجهونها. فهناك إلى جانب ندرة المعلومات المتعلقة ببعض المشكلات ذات الأهمية نجد في الجانب الآخر ركاماً هائلاً من متغيرات لا حاجة بهم حقيقة إلى الوقوف عندها.

وترتبط بهذه العقبة معضلة أخرى لا تقل عنها أهمية، وهي أن اختيار مناهج معينة تعين على الفحص والدراسة هو أمر لابد له من أن يقوم وقبل أي شيء آخر على وجود مؤشرات كافية تعين الباحث على تخير المشكلة أو الحالة التي يرغب في دراستها.

وأيًا كانت طبيعة المعضلة التي تواجه ذوي الاهتمام فإن الكتابات ظلت تتناول موضوع المعرفة الفعالة، وذات القيمة، في زاوية محددة هي أن رغبة الدول في الوصول إلى معدلات عالية في التنمية، يفضي بالضرورة إلى تبني نفس الأساليب التي أخذت بها الدول التي حققت مثل تلك المعدلات . وإذا تم شيء من هذا القبيل فإن دول العالم تجد نفسها سائرة في نفس الطريق المشترك.

ولقد جاء كل من آرون «Aron» وباكنجهام «Bakingham» وسوروكن «Soroken» وكير «Kerr» ـ ليؤكدوا على أن حدوث التماثل أمر لا مناص منه، وإن لم يكن من المحتم ان تتم النقلة بنفس النسق وفي نطاق ذات الظروف التي تمت بها لدى المجتمع الأصل (Kinner,1976,VOL.18:No.I) .

لكن طالما أن باحثا مثل جالبريث يرى أن ثمة ما يمكن للدولة المعنية أن تنجزه من إضافات، لها صلتها الوثيقة بطبيعة المعرفة السائدة لديها، فإن اتجاها كهذا يجد منا القبول، بل إن ماذهب إليه جالبريث يجد تعضيدا قويا من باحث اجتماعي له شأنه هو بورتز «Ports» حيث يشير إلى أن هناك افتراضا بأن الأنظمة التقليدية تبدو أمامنا على أنها غير اقتصادية، ولكنها لاتبدو كذلك إلا لمن يجهل حقيقة انه ما من نظام اجتماعي يأخذ به المجتمع إلا ويكون له أثره الكبير في حماية المجتمع من إقدام المسئولين فيه على إقامة مؤسسات لاجدوى لها على الأقل من الوجهة الاقتصادية (Ports,1979,No.1:113) .

الأمر الجدير بالاهتمام والمعالجة هو أنه إذا كانت طرائق التفكير والممارسة التقليدية قد تتغير بالفعل فإن علينا حينئذ أن نكون على بينة من العوامل التي تقف وراء مثل هذا التغير. لايكفي في مثل هذه

الحالة أن نقول بأن الفضل في ذلك يرجع مثلا إلى استخدام تكنولوجيا معينة، إذ يقوم هنا إيحاء بان استخدام التكنولوجيا يفرض بالضرورة تغيير أنماط التفكير والسلوك.

إن بورتز يرى ـ في اختصار شديد ـ أن الصفوة في المجتمع النامي الذي يسعى لتحقيق التنمية يمكن لها أن توفق بين مقتضيات الاستعارة من ناحية وبين تحقيق نجاحات ملحوظة في تحفيز مجتمعها، لتحقيق برامج تنموية ذات مضامين عقلية ووجدانية نابعة من طبيعة المجتمع.

إن ثمة عناصر أخرى غير الأنماط الثقافية التي يمكن للمجتمع أن يجلبها من خارجه، إلى جانب نمط المعرفة، تشكل موضوعات للبحث العلمي الرصين والهادف. ونحن هنا لا نفرق بين مايمكن إنجازه على صعيد بناء المصانع أو على صعيد إنشاء المدارس والمستشفيات، وإنما الذي يهم ملاحظته هو تلك الرموز والدلالات التي لها آثارها المباشرة وغير المباشرة على تشكيل أفراد يتمتعون بقدرات عالية، لتلبية حاجة المجتمع لأي منشأة إنتاجية أو حرفية في اتجاه العمل لاستكمال هياكل التنمية.

وبعبارة أخرى فإنه إذا كان المجتمع المعني بالأمر يسعى لإقامة مؤسسات تحقق له ما يكفيه من المنتجات الاقتصادية (سلع أو خدمات) فإن عليه أن يدرك بأنه في سعيه على هذا الطريق إنما يعمد إلى تنشئة وبناء أفراد لهم من السمات ما من شأنه أن يتيح لهم ولهذا المجتمع الفرص لأن يتوسع في إنشاء مزيد من المؤسسات. وهو هنا يحقق أغراضه في ظل علاقة سببية بين قيام تلك المنشأت وتوافر أعداد كافية من الأفراد لإدارتها وتوجيهها (Warfield,1979:392).

وفي حقيقة الأمر فإننا نجد أنه طالما كانت أوضاع المجتمع في ظل عمليات التنمية المستمرة تتم في نطاق مؤسسات فإن ما يحدث من تغير في هياكل المجتمع أو في وظائف مؤسساته وأجهزته وأفراده يجب أن ينطوى على إبراز ما لتلك المؤسسات و الأجهزة من أدوار متفاوته الشأن بالنسبة للأفراد.

وفي الحقيقة أيضا فإنه نادرا ما تبدو أمامنا معضلة كبيرة في هذا الصدد، إذا ما تبينا بالفعل وجود علاقة بين تمتين البنيات الاقتصادية من ناحية وتحقيق التنمية الاقتصادية من الناحية الأخرى.

ولكن الوصول إلى هذا الهدف دونه عقبات حقيقية إذا لم يتم تحديث الأفراد وتغير نظرتهم إلى الاشياء قبل أن يتم تحديث المؤسسات، إذ يقتضي الأمر في صورته المنطقية تزويد الأفراد العاملين بما يلزم لهم من معارف كافية بما سيتولون إدارته من أجهزة ومؤسسات، بل وتدريبهم على أداء العمل بشكل كاف مع مرور الوقت.

ندرة في المعلومات

على أننا ونحن في معرض الحديث عن هذه الصلة المباشرة بين تحقيق التنمية ونشر المعرفة العلمية في كافة مؤسسات الدولة وأجهزتها لابد لنا من أن نقف عند نقطة عملية هامة تلك هي أن المعرفة

الدقيقة بطبيعة وحجم المشكلات العملية التي قد يواجهها المجتمع هي دائما وأبدا معرفة محدودة وخاصة بالنسبة لتجارب العالم الثالث التنموية.

ويبدو أمامنا في وضوح شديد أنه لابد لنا ونحن نعالج موضوع البحث العلمي في صلته بالتنمية من أن نتناول هذا الموضوع آخذين في اعتبارنا وجود ظاهرة لا يخطئها التقدير في دول العالم الثالث ألا وهي ندرة المعلومات الكافية لإدارة دفة التنمية والتغير الاجتماعي.

وما هذه الندرة في حقيقة أمرها إلا العقبة التي لا تماثلها عقبة. ويستوجب الأمر إزالتها من خلال التركيز عليها ببحوث علمية مركزة من مختلف زواياها. ذلك أن هذه المشكلة أكثر من أي مسألة أخرى تشكل عقبة التنمية الأساسية لدول العالم الثالث (النامية) Underdeveloped بينما هي ليست بمشكلة على الاطلاق بالنسبة لغيرها من الدول التي حققت تقدمها التقني والعلمي قبل أن تحقق التنمية.

إن المشكلة التي ماتزال تستعصي على الحل بالنسبة لدول العالم الثالث دون تفرقة هي في أن محاولات الاستقراء المتكررة لما يلزم من معلومات وبيانات ظلت عديمة الجدوى لأن التنبوء -Forecast ing هنا يصبح أمرا متعذرا إلى أبعد حد متصور، تماما مثل صعوبة صنع نماذج معرفية للاهتداء بها.

ونحن بوسعنا دائما أن نتبين ما بين الموضوعين من علاقة قوية، فكلا الأمرين إنما يعتمدان على وجود قدر كاف من البيان والمعلومات الأولية «Data» وهو ما لا يمكن تحقيقه في ظل اقتصاديات دول العالم الثالث.

لذا فقد يبدو الحل كامنا في تطوير خطط معينة للاستفادة بما هو متاح من معلومات وإن كانت محدودة الأثر مع أخذ عامل الوقت في الحسبان.

ولكن هذه الخطوة تظل أمرا بالغ الصعوبة في ظل إدارة مضطربة، أوفي ظل فساد إداري يعمد إلى اخفاء البيانات عمدا، أو يقطع خطوط الاتصال الإداري بين الاجهزة المعنية.

وأيا كانت طبيعة السبب الذي يحول دون توفر المعلومات الكافية وذات الصلة بالمشكلة موضوع البحث فإن ثمة ما يجب أن نعرفه بشأن طبيعة الأبحاث التي قد تكون لها صلتها المباشرة بتوفير حاجة المجتمع من المعلومات والحقائق. ولدينا في هذا الصدد نوعان من الأبحاث هما:

أولا : البحث الموجه الذي يقصد به فتح أفاق معرفية أمام الإدارة الوطنية لمجتمع التنمية.

ثانيا : البحوث التطبيقية: وهي عبارة عن ذلك النوع من البحوث التي تلبي معايير استخدام واضحة، وتهدف إلى إعطاء أجوبة عن مشكلات عملية نوعية.

إن البحث التطبيقي هو تطبيق لمعرفة، وهو توظيف لما سبق أن انتجه المجتمع من حقائق في سبيل استكمال فائدة من وراء الكشف عن حقائق مادية أو اجتماعية. وما يميز هذا النوع من البحوث هو أن الجهد في غالب الأحيان يتناسب مع الفائدة العلمية دون أن يتجاوزها. وهذا النوع من البحوث يجعل من موضوعاته صلة قوية بين أجهزة البحث ومؤسسات الدولة الأخرى، مما يسهل على رجال البحث التأثير على بقية مؤسسات الدولة ودفعها إلى الاهتمام بموضوعات البحث ونتائجه على حد سواء.

ولكن يجب أن ندرك من الوجهة الأخرى بأن البحث التطبيقي قد يقود إلى الاهتمام بالبحوث الموجهة، إذ قد تجد الدولة وهي في معرض تطبيقها لنتائج الأبحاث ما يكشف عن نقص في أدوات البحث، أو في منهجه، فتعمد إلى إجراء أبحاثها الموجهة لاستكمال أوجه النقص.

إن ما نستطيع أن نخرج به من استعراضنا لهذه المعلومات عن أنواع البحث هو أنه أيا كانت طبيعة البحث الذي يأخذ به المجتمع المعني فإن التحليل الذي يجريه الباحث وفق أهداف مرسومة بدقة يزداد أهمية بقدر ما تزداد البحوث تمايزا، وبقدر ما تتعدد أهدافها. وهكذا يكون تنوع الاهتمام بالبحث العلمي مؤشرا واضحا على اتساع نطاق الإمكانات التي يحاول بها المجتمع أن يتصدى لمشكلاته.

وهناك ما يمكن أن يثار بصدد استخدامنا لأي من فروع البحث، لأن المجتمع يظل مطالبا بأن يحدِّد ـ وفي دقة ـ موقفه من الإمكانات المتاحة له في مجالات البحث، فيقرر ما إذا كان يهدف في المقام الأول إلى بحث مشكلات بعينها أو أنه يرمي في المقام الأول إلى تطوير مناهجه في ظل مرحلة قد تطول وقد تقصر. وأيا كان هدف المجتمع في هذه الحالة أو في غيرها من الحالات فهو بحاجة إلى معالجة جوانب عديدة لها صلتها الوثيقة بجدوى البحث العلمي وفعاليته. وفيما يلي نستعرض تلك الجوانب:

أولا: المعرفة بقدر الحاجة

لعل هذا الجانب الأساسي إذا امكن معالجته فإنه يتيح لأجهزة الدولة والمجتمع أن تعطي أقصى مردود لها في ظل تكلفة مالية في أدنى درجاتها، وجهد محدود للغاية، مع اختصار شديد للوقت. على أن المشكلة هنا تكمن في صعوبة الوصول إلى تحديد قاطع لما يناسب كل مستوى من مستويات جهاز الدولة الإداري من معلومات وبيانات وحقائق. ولعل المشكلة تتخذ طابعها الحاد في مجالات العلوم الإنسانية والسلوكية على وجه التحديد. حيث مازالت هذه العلوم تفتقر إلى وجود نظام أو منهج يحدد مجالات المعرفة المتعلقة بكل ناحية من نواحي النشاط المجتمعي. وهذا أمر قد يرد في جزء كبير منه إلى طبيعة مشكلات هذا الميدان باعتبارها دائمة التغير والتبدل، وباعتبار أن المجتمع نفسه دائم التغير.

ولعل من آثار هذه الخاصية المميزة لطبيعة موضوعات السلوك الإنساني أن أصبح الدارس لهذا الميدان يجابه وهو في بداية طريقه بوجود مفارقات يصعب عليه تماما تجاوزها، وهي محصورة بين إطارها

النظري الذي يمكن له أن يصوغ به المشكلة، وبين نواحيها التطبيقية المتصلة بطبيعة تعريف المشكلة تعريفا موضعيا دقيقا (Warfield,1979:392) .

أما الناحية الثانية البارزة في هذا الصدد فتتمثل في أن نتائج الأبحاث في العلوم الفيزيقية إنما تمر من خلال مسار واضح يسمح لها بان تصبح في النهاية حقائق ملموسة ومؤثرة في حياة الإنسان. أما في مجال العلوم السلوكية فإن البيانات والمعلومات دئما ما تجد طريقها محدودا ومحصورا في نطاق الدوريات والمجلات، ونادرا ما تصل هذه المعلومات إلى الجهات التي يمكن لها أن تستعين بها في أداء دورها.

ويمكن لنا أن ننظر إلى عدم توفر المعلومات بقدر كاف لكل مستوى إداري باعتباره دلالة على اضطراب الأسس التي يقوم عليها بناء مؤسسات الدولة، ذلك لأنه في ظل الافتقار إلى توصيف دقيق لدور الأجهزة والمؤسسات، ينعدم إلى حد كبير الإحساس المباشر بأهمية المعلومة في وقتها، ومن ثم يضيع الوقت دون أن يشعر أحد بأهميته لجمع الحقائق والمعلومات، ففي غياب الجانب المحدد بدقة تهدر الموارد، وفي طليعتها كل ما له صلة بالحقائق والمعلومات والبيانات ذات الصلة.

ونلاحظ أنه لا يجوز التفكير بأمر من أمور البحث العلمي أو الإقدام عليه بوجه من الوجوه إذا لم يتم في الأساس إعادة ترتيب الأوضاع التنظيمية والإدارية في جهاز الدولة المعنية، لأنه إذا جرى بحث دون أن يتحقق شيء من هذا، فإن الجهود لن تفضى إلى نتائج في مستوى الحاجة إليها. ولذا فإن الأخذ بسياسة معينة للبحث العلمي يقتضي في المقام الأول وجود أجهزة قابلة لاحتواء ما قد يتولد من معلومات وبيانات وحقائق في تدفقها المستمر من مواقع متعددة لها صلتها المباشرة بمراكز اتخاذ القرار أو أماكن تنفيذه.

ثانيا: الحقائق ذات الصلة

لابـد أن نتساءل عما عساه أن تكون عليه طبيعة المعرفة المناسبة لكل جهاز من أجهزة الدولة المعنية. والإجابة على مثل هذا السؤال تنطوي ـ دون ريب ـ على بلورة مقومات الرشادة في تصريف وإدارة شئون الدولة والمجتمع، وعلينا أن نتصور مدى الصعوبات التي يمكن أن تواجه واضعي سياسة البحث العلمي إذا ما أرادوا أن يقرروا بشأن ما يمكن أن يأخذ به صانع القرار من بدائل.

إن الوصول إلى قرار يظل متعذرا ما لم يكن هناك ارتباط وثيق بين المعلومات المطلوبة ذات الصلة بما سيحقق من منفعة للمجتمع، وهذه من ناحية تستلزم في المقام الأول وجود الحد الأدنى من تطبيقات مناهج العلم وأساليبه في إدارة شئون الأجهزة وبخاصة أجهزة اتخاذ القرار.

على أن صلة التنمية بالبحث العلمي تظهر لنا هنا أوضح من أي مجال آخر، إذا ما أخذنا في الاعتبار أن المشكلات العملية التي ترتبط بهذه الناحية كثيرا ما تظهر في الأفق بعد فوات الوقت، لأنه نادرا ما تكلف الأجهزة المعنية برسم سياسات البحث العلمي نفسها مشقة البحث فيما عساه أن يكون

متاحا من معلومات وحقائق لجهاز من الأجهزة، وهي عادة ما تكتفي بالنظر فيما يطلب إليها بحثه من معلومات. وكثيرا ما يؤدي الإنفاق والجهد المبذول إلى تحديد احتياجات مستقبلية لا صلة لها بما هو متاح. بالفعل لأجهزة الدولة، فتضيع سدى جهود وإمكانات، وتوظف علاقات فيما لا طائل وراءه. وكـل ذلك هو أمر يجب أن يتم تفاديه بكل الوسائل حتى تستقيم جهود الدولة، وتقوم على حقائق موضوعية لها صلتها الوثيقة بكل مرحلة من مراحل البناء والتنمية.

وفي حقيقة الأمر فإن الموقف الحالي لدى كثير من دول العالم الثالث على وجه التحديد يتطلب وقفات عند هذه النقطة بالذات، لأن كثيرا من نواحي الفقد «Waste» والإهدار تحدث من جرّاء إهمال المشكلات التي تنبثق من هذا المستوى الأساسي من مستويات البحث.

إن الوصول إلى تحديد دقيق لطبيعة المعرفة المناسبة لكل جهاز من أجهزة الدولة هو ركيزة النجاح الحقيقي وراء كل مسعى تنموي يمكن للدولة أن تبذله. ولما كانت إمكانات النجاح في تحقيق عمل من هذا النوع هي في كثير من الحلات إمكانات محدودة للغاية لذلك فإنه يجدر بالجهات المعنية في جهاز الدولة أن تكون على درجة كبيرة من اليقظة والدقة في تصوير موقف الدولة باتساع وتنوع أجهزتها دونما إهمال لكل صغيرة وكبيرة مما هو متاح من معلومات وبيانات وإحصاءات عن مختلف جوانب الأداء.

بمثل هذا العمل أيضا تصان الموارد المتاحة، ويصبح لعامل الوقت أهمية في إنجاز مشروعات التنمية، وللقرارات التي تصدر في جميع مستوياتها أثرها الكبير في تحديد مسار الأداء ومستوياته. ومهما يكن شأن المعلومات المتاحة والخيارات المتاحة فإن كل قرار يتخذ يكتسب أهمية فائقة، لأن له صلته المباشرة بالمشكلة المطروحة للحل. وهكذا يتضاءل شأن الحاجة إلى خبرة أجنبية أو وسائل خارج نطاق المقدرة المتاحة للمجتمع.

ثالثا: تحويل المدارك العقلية إلى قواعد سلوكية

إن مما يجعل للمعرفة ذات الصلة بالمشكلة التي تواجه راسمي السياسة أو منفذيها أهمية هو تحويل تلك المعرفة إلى إجراءات وعلاقات عملية. لقد تطرقت إلى هذا في بيان مداخل التنمية ونحن هنا نفصـل هذه الناحية بشكل مباشر، وأمامنا ثلاث مستويات يتقرر عندها مصير الثقافة السائدة بين مخططي التنمية ومنفذيها.

(١) مستوى اتخاذ القرار

عند هذا المستوى يتحقق أمر هام في شأن مجهودات البحث في صلتها الوثيقة بالتنمية. فما لم تكن السلطة في المجتمع على إدراك تام وشعور بأهمية البحث العلمي والحقائق العلمية المجردة. فإن أبوابا كثيرة تظل مغلقة أمام الباحثين والدارسين لهموم المجتمع ومشكلاته. على أن اهتمام السلطة بأهمية البحث العلمي رهين بمواجهتها بنوع من المشكلات في ميادين محددة تجد نفسها بحاجة إلى التحرك

من خلالها، فبهذه الطريقة تصبح الاستعانة بالبحث العلمي مخرجا للتعبير عن اتجاهات السلطة وبخاصة إذا كان متخذ القرار يستند إلى أحكام قيّمة «Value judgment» لها صلتها الوثيقة بأهداف المجتمع وتطلعاته. ففي هذه الحالة تكتسب كثيرا من نواحي البحث أهمية خاصة، لما لها من صلة بما يعود على أفراد المجتمع من نفع. وما ينفع هنا هو مسألة يتم تقريرها على المستوى السياسي وحسب. وقد لا يكون للقرار هنا علاقة بما قد ينطوي عليه البحث العلمي من محاذير يتم الكشف عنها ضمن مستويات أخرى فنية أو إدارية.

على أية حال فإن شعور راسم السياسة أو صانع القرار بأن البحث العلمي كفيل بحل مشكلاته يفتح الباب على مصراعيه أمام جملة نتائج ذات بال، من بينها توفير جهود المجتمع وصيانة موارده وتوظيف طاقاته وموارده في وجوه لها صلة مباشرة بأهدافه المرسومة. وفوق ذلك وأهم منه شعور أفراد المجتمع بأن ما يهدفون إليه أمر في نطاق الممكن والمستطاع، الأمر الذي يحقق أحد المداخل الهامة للتنمية على نحو ما أوردنا.

(٢) مستوى معالجة المادة ذات الصلة

إن الفنيين من ذوي التخصص هم الذين بوسعهم أن يقرروا ما إذا كانت المادة المتاحة ستؤدي إلى ما هو مطلوب من تغير في حياة المجتمع إلى الأفضل، وهم بحكم إعدادهم وتوجيههم يكونون أكثر الناس اهتماما في المجتمع بالإجراءات والعلاقات التي قد تسود ميدان البحث. ونجدهم مهتمين بمثل هذه الاجراءات اكثر من اهتمامهم بالنتائج وبما تنطوي عليه من دلالات نفعية.

والخلاف الذي قد يقوم بينهم وبين متخذي القرار هو خلاف قياسي، ولا تجدي معه محاولات التوفيق إلا في حالات نادرة، ومن ثم فإنه لا توسط بين أمرين، فإما أن ترقى المعلومات المتاحة بين يدي متخذ القرار إلى مستوى ما يطمح إليه صانع القرار أو أن تتعطل وظيفة البحث العلمي. لهذا فثمة ما يجب أن تهتم به الدولة المعنية من تنمية اتجاهات مدروسة لدى الباحثين، ويتم ذلك بطبيعة الحال من خلال جهود مدروسة تهدف إلى توعية قطاعات الباحثين والدارسين بالمشكلات التي يتعين على المجتمع أن يجد لها حلولا تقضي عليها أو تخفف من غلوائها. والأمر يكتسب أهمية خاصة فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية من التنمية تلك الجوانب التي لا، يوليها المجتمع اهتمامه إلا بعد أن يكون الوقت المناسب قد مضى إلى غير رجعة.

في مثل هذه الحالات لا يكفي إحساس الباحثين المختصين بما يقع مباشرة في نطاق اهتماماتهم، فلا بد من اتباع سياسة بحث تسعى لتحقيق تضافر بين شتى التخصصات، ولابد لمثل هذه السياسة أن تعكس في وضوح شديد اهتمام متخذي القرار بالمعلومات والحقائق المتعلقة بمختلف نواحي الأداء في أجهزة الدولة ومؤسساتها، فذلك أمر من شأنه تقوية الاتجاهات البناءة لدى الباحثين وتشجيع عنصر المبادأة «Initiative» في هذا المجال الذي ترتبط به إلى حد كبير إمكانية التوسع في تنمية موارد كان من الممكن أن تبقى بعيدة عن متناول اليد، وهذه ناحية لا تخفى معها إمكانية الوصول إلى معدلات إنتاجية عالية في شتى المجالات.

(٣) مستوى الأداء الوظيفي

إن تحديد الاتجاهات العامة للنشاط المؤسسي على نحو ما ذكر يؤدي بشكل مباشر إلى توظيف الجهود العلمية المبذولة في مجالات البحث المختلفة في مسارب محددة، تعطي البحث العلمي دفعات قوية إلى الأمام. غير أن الدولة تظل بحاجة إلى اتخاذ مجموعة من الخطوات، من بينها: أنه يتعين عليها أن تقضي على كافة المشاكل المنبثقة عن تمسك كل جهاز وكل فرد بنطاق تخصصه الضيق، دون شعور من المعنيين بالحاجة إلى الاتصال والعمل بصورة مشتركة مع الآخرين. ففي هذا حجب لإمكانات وفرص قد يتحقق من ورائها الشيء الكثير في مجالات توظيف الموارد المتاحة ومجالات التنسيق والإشراف والمتابعة «Follow up». الأمر الآخر أن الدولة تظل مطالبة بالاستفادة بما قد ينشأ من صلات في طرق موضوعات تهيىء المجال للاهتمام بمشكلات المستقبل، وتقطع الطريق على مشكلات الفقد والإهدار قبل أن تستفحل ويتعذر حلها أو التصدى لها بفاعلية.

إن نتيجة مثل هذه يمكن الوصول إليها دون عناء كبير من جرّاء ما سيقوم من صلات ميدانية بين مختلف التخصصات العلمية. ذلك أن من شأن مثل هذه الاتصالات أن يقوم إحساس مشترك وتقدير للمشكلات ذات الوزن. ولعل هذا في حد ذاته يمكن اعتباره عاملا جوهريا في تطوير عمليات البحث بقدر ما هو عامل حاسم في تطوير النواحي الإجرائية والتنظيمية في نطاق مؤسسات الجهاز التنفيذي للدولة.

ولعل مثل هذه الاتصالات تتكفل من ناحية أخرى بإزالة الفوارق القائمة بين وجهات النظر، وخاصة إذا ما كانت الاتجاهات السائدة مستمرة على اختلافها من زاوية اقتناع كل جهة بموقفها.

إن الخطوات في هذا الاتجاه سوف تتكفل في نهاية الأمر بالوصول إلى مستويات من الأداء المتناغم الذي يفسح المجال عريضا أمام مختلف التخصصات للاهتمام بما تنطوي عليه الاجراءات المتعلقة بتنظيم البحوث وإجرائها من ميزات نسبية، لها صلتها الوثيقة بتكلفة البحوث ذاتها وبتكلفة استثمار العائد من ورائها، وفوق هذا ما قد يتحقق من تزايد قدرات الأجهزة المعنية على مواجهة أعبائها التخصصية والوظيفية دون تكلفة إضافية أو جهود كبيرة.

(٤) علاقات العمل وبيئته

وأخيرا فإننا نصل إلى شيء يمكن أن يستحوذ على اهتمام المسئولين بإدارة دفة المجتمع واتخاذ القرار فيه، إذ ينبغي على هؤلاء أن يبحثوا بكل الوسائل الممكنة عن الرجال الموهوبين والمؤهلين بالقدر الكافي. ولاشك أن الحاجة تقوم بشكل واضح ومباشر إلى نهج يحقق للدولة تبني إجراءات إدارية وتنظيمية تعينها على رعاية الأجيال المتعاقبة من رجال البحث والدارسين وتوفير كل ما يلزم من تشريعات ولوائح ونظم إدارية تصون ما هو متاح من عناصر بشرية، وتنمي هذا المورد على الوجه الأكمل.

إن مما يكشف عن أهمية هذا الأمر هو أن يقال بأن الحاجة تستدعي وخاصة بالنسبة للمجتمعات التي تأخذ بأسباب التنمية، أن تولي النواحي المتعلقة بوضع الباحثين بين زملائهم الآخرين ممن يعملون في أجهزة الدولة وفي مواقع أخرى اهتمامها الأكبر، فتمدهم بما يلزم من معدات والآت وأجهزة، وتوفر لهم الأجواء العلمية المناسبة، وتحفزهم بكل السبل حتى يتفرغوا تماما إلى أداء مهمتهم الكبيرة، وحتى ينصرفوا إلى الاهتمام بأبحاثهم وحدها دون سواها.

إن الاهتمام بالنواحي التنظيمية والبيئية للباحثين هو من ألزم واجبات مجتمع التنمية لأن استقرار هؤلاء وانصرافهم إلى عملهم فيه الخير الكثير، وتتوفر معه وبه الإمكانات الفعلية في اتخاذ القرارات الصائبة ذات الصلة بمشكلات الأداء

إن ماقيل بشأن علاقة التنمية بالبحث العلمي يجب أن يكون المدخل لها قول حق، ومن ثم فإن الجهود يجب أن تتجه أولا للفراغ من رسم سياسة للبحث العلمي وتنفيذها بدقة وكفاءة تامتين، وذلك قبل الإقدام على أية خطوة أخرى من خطوات التنمية. كذلك فإن مهمة البحث العلمي لاتتوقف عند مرحلة بعينها، ولا يجب أن يكف الباحثون عن مواصلة جهودهم بشكل مستمر، ذلك أن مشكلات التطبيق لا تقل أهمية عن مشكلات رسم السياسة، ومن ثم فإن مهمة الباحث هي من قبيل المهام المستمرة، ونحن بحاجة في دول العالم الثالث إلى استيعاب مثل هذه النظرة الآن أكثر من أي وقت مضى. وفوق ذلك فإن الحاجة تبدو ماسة أكثر إلى مجموعة من الخطوات التي نرى ضرورتها، ونتقدم في شأنها بمقترحاتنا التالية:

وجهة نظر

أولا : إن الأمر وبعد ماعانته دول العالم الثالث في معترك التنمية يقتضي منها أن تنظر إلى التنمية باعتبارها شيئا أكثر من مجرد النمو الاقتصادي [٣] الذي يمكن تحقيقه بمجرد الاستعانة بمقولات وقوانين علم الاقتصاد، وإنما تتحقق التنمية في جزء كبير منها باكتشاف النموذج الذي تكمن فيه مصادر قوة هذه الدول، فالأمر ليس هو مجرد محاولات القضاء على ندرة الموارد أو تنظيم استغلالها، كما أنه ليس مجرد استجلاب معدات وآليات، وليس هو أيضا مجرد استحواذ على ما تفتقر إليه هذه الدول من مصادر الطاقة، وإنما فوق ذلك وأكثر منه نجد أن هذه الدول بحاجة فعلية إلى أن تبحث في أعماقها متحسسة ومتعرفة على مصادر القوة الحقيقية في كياناتها وبنياتها الاقتصادية والاجتماعية، ومحاولة تحديد طبيعة تلك المصادر ورصد أبعادها.

وإن مثل هذا العمل لا يجب أن يتم في نطاق مضاهاته بما هو متاح لدول العالم المتقدمة، وإنما لابد له وأن يتم قياسا إلى مدى كفايته لتحقيق الأهداف المقررة والمرسومة، وخاصة فيما يتعلق بالخيارات الأساسية والمتعلقة بنمط التغيير المقصود تحقيقه في بنيات المجتمع واتجاهات هذا التغيير، والأبعاد التي يجب أن يتحقق بها. وفي ظل هذه النظرة تتم معالجة أولويات التصنيع أو بدائلها، ويتم كذلك رسم أولويات السلع المنتجة، وأسلوب قوى الإنتاج المستحدثة وخلافه. وفي هذه الحالة نرى ضرورة أن تقوم

أقوى الصلات بين مراكز اتخاذ القرار، ومراكز البحث العلمي، شرط أن تجهز هذه المراكز بما يلزمها من إمكانات وقوى بشرية كافية حتى يلعب البحث العلمي دوره في إيضاح الحقائق وصياغة المعالم الحقيقية لقوى المجتمع وإمكاناته.

ثانيا : إن رسالة البحث العلمي في مجتمعات العالم الثالث لا ينبغي لها أن تنحصر كما هو الحال الآن في إجراء التحليلات الوصفية الانتقائية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول، وإنما على رجال البحث العلمي أن يسعوا جاهدين للكشف عن العلاقات السببية التي تهتم أساسا بالاتساق الفكري في مسارات العمل التنموي مع اهتمامها في ذات الوقت بما لهذا الاتساق من علاقة حميمة بالواقع المعاش[٤] ومن هنا ترد أمامنا بوضوح مهمة الباحث الذي يتعين عليه أن يبحث عن ضالته في قوانين مجتمعة مستخدما مقاييسه الخاصة قياسا إلى ما يملكه من أهداف مرسومة.

ولعله من هنا بات ضروريا أن تتركز البحوث حول مجالات لم يطرقها البحث العلمي في الدول المتقدمة أو لم يولها اهتماما أكبر من ذلك، مثلا الاهتمام بالنواحي الديمغرافية في علاقتها بمعتقدات المجتمع وقيمه.

ثالثا: إن قضية الأولويات ورسمها وفق منهج علمي مدروس باتت تطرح نفسها على دول العالم الثالث بمستوى يفوق من الأهمية ما كان سائدا خلال أية مرحلة من مراحل التطور البشري، وهنا يأتي الدور الكبير والخطير لرجال البحث العلمي في دول العالم الثالث. هؤلاء الذين يتعين عليهم أن يقدموا النصيحة لراسمي السياسة من واقع إحساسهم بنبض الحياة الاجتماعية والإحساس بمواطن القوة في أنظمتهم، بل إدراك معالم هذه القوة إدراكا بينا، ولا يتم ذلك في تقديرنا إلا بأخذ الأمور التالية في الحسبان:

(أ) أن يتم التركيز حول الجوانب القيمية (الاجتماعية) قبل أن يركز حول الآلة، وما تقتضيه من مواءمات في بنيات المجتمع. ومعنى هذا أننا في هذه الدول بتنا في حاجة ماسة إلى تعميق الاهتمام وتركيزه بشكل مباشر حول جوانب البحث العلمي الاجتماعي. وهو أمر ظل مهملا في هذه الدول لأسباب كثيرة لامجال هنا لذكرها.

(ب) وان يتم التركيز حول بحث الدوافع وبلورة الحافز حتى تتحقق للمجتمع القدرة على الإنجاز في المستوى المطلوب. ويرتبط بهذا التركيز حول امتصاص آثار التحولات التي تصاحب عمليات التصنيع أكثر من التركيز حول إعمال المقاييس لدراسة تلك الآثار والاكتفاء باستقراء النتائج وكان الهدف منها هو مجرد الاطلاع عليها.

(جـ) وأن يتم التركيز حول العثور على القيمة النسبية لكل عنصر من عناصر الانتاج في نطاق هيكل الاقتصاد لقياس ما يمكن أن يتحقق من وفر أو ما يمكن أن يمنع من إهدار يصدق ذلك على وجه الخصوص بالنسبة لعامل الوقت وعامل الجهد البشري في هذه الدول.

رابعا : في تقديرنا أن المهمة التاريخية لرجل البحث العلمي في العالم الثالث هي أن يسعى جاهدا لمكـافحة الآثار المترتبة على وجود ارتخاء بارز المعالم في بنيات الأجهزة العلمية وانشغال تلك الأجهزة بمعالجة الجوانب الهامشية التي أفرزتها العملية التاريخية لمسيرة البحث العلمي في الدول المتقدمة. وفي اعتقادنا أن توفر المعلومات والبيانات عن نماذج التنمية في الدول المتقدمة ليس من شأنه أن يؤدي إلى مثل حالات الارتخاء هذه في دول العالم الثالث، وإنما على العكس من ذلك كان مطلوبا معه أن يؤدي إلى مكـافحـة الاتجاهات التي ترمي إلى تعميق الأوضاع السائدة اليوم بالاتكال على النماذج الجاهزة لصياغة الأفكار وتبني تلك المعايير. فلقد كانت النتيجة التلقائية لكل هذا هي أن ظلت مراكز الأبحاث في هذه الدول مشلولة وعاجزة عن مباشرة دور في مستوى رسالة العلم والبحث العلمي.

خامسا : وأخيرا فإننا نعتقد بأهمية أن يوظف جزء كبير من تكلفة الانفاق على البحث العلمي في ارتياد آفاق جديدة مختلفة. ولا بأس أن تصبح هذه المجالات أساسا للتجريب. ولا بأس حينئذ أن تكون الأفكار التي تحت أيدينا مجالا للفحص والاختبار، ولكن في ظل حقائق أولية متاحة عن مجتمعات عالمنا الثالث، وبشرط أن تستغل المعرفة المتاحة عن نماذج التنمية الغربية كمفاهيم ومقولات ضابطة تعين على إبراز الدلالة و إدراك المعنى وحسب.

بهذا وحده يصبح البحث العلمي في دول العالم الثالث وسيلة لإصلاح هياكل الاقتصاد ووظائفه من خلال إعادة التراكيب، وبما يخدم مصالح المجتمع كله. وبهذا وحده يمكن اللجوء إلى التنمية في صلتها بالبحث العلمي كعملية يقصد من ورائها كسر طوق التبعية وخاصة في أبعاده الفكرية.

الهوامش

(١) في مجال المتابعة لأعمال سنكل ذات القيمة نرجو الاطلاع على أفكاره القائلة بأن مشروعا يصمم بدقة لدراسة التنمية ورسم الاستراتيجيات، ينبغي له أن يقوم على مفهوم العملية والبناء والنظام، وأنه غير وارد أن تناقش التنمية على أنها مجرد مرحلة من مراحل تطور المجتمع.

(٢) راج المقالة السابقة لفرنسيسكا كانسيو بشأن ما جاء به فيليب أوبريان عن حصيلة التنمية في دول امريكا اللاتينية، ص ٧٢ وما بعدها.

(٣) راجـع المقـالة الجامعة للدكتور رمزي زكي حول «الأزمة الراهنة في الفكر التنموي» ص ٧ ـ ٥٨ من مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثاني، يوليو ١٩٨٠.

(٤) راجـع المقـالة الجامعة للدكتور رمزي زكي حول «الأزمة الراهنة في الفكر التنموي» ص ٧ ـ ٥٨ من مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثاني، يوليو ١٩٨٠.

المراجع العربية

عبدالله، اسماعيل صبري — **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م

زكي، رمزي — «الأزمة الراهنة في الفكر التنموي»، الكويت: **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، العدد الثاني ١٩٨٠م

المراجع الأجنبية

Bara Paul — "The Political Economy of Growth», **Modern Readers Paper Backs,** New York and London: 1965

Bernutein, H. — - «Modernization Theory and The Sociological Study of Development», **Journal of Development Studies,** Vol.XXI 1982. - Underdevelopment and Development», **Journal of Development Studies,** Vol. 11,1980.

Biezanz, John and Moris Biezanz, Castel Helene — **Modern Society, An Introduction to Social Science.** Third Ed. 1979. «World Development», **An Introductory Reader,** New York: The Macmillan Co., 1971.

Canciau, Francesca — «Functional Analysis of Change», **American Sociological Review,** December, 1960.

Cochrone, Raymond, Harding T. Swan, — **The Less Developed Realm, Advances in Social Research.** 1983. «The Triumph of Organized Research», **The American Journal of Economics and Sociology,** vol. 7, 2947 - 8, 1982.

Fedossev, P.N. — «The Social Significance of Scientific and Technological Revolution», **International Social Science Journal,** vol. XXVII No.1, 1975.

Irwin, P.H. — «An Operational Definition of Social Modernization, Economic Development and Cultural Change», **The International Social Science Journal,** Vol. XXVII, No.1,1975.

Kinner, Reinard John, — «Technological Determinism, A Critique Convergence Theory, Comparative Study in Society and History», **International Quarterly,** Vol. 18, No.1, January, 1976.

Limbarger, P.M.A. — **The Political Doctrines of Sun-Yat-Sen,** Battimore: The John Hopkins Press 1937.

Mowery David C., — «The Industrial Research and Firm Size» **The Journal of Economic History,** vol. XLIII No. 8, December 1983.

Ports, A. — The Factorial Structure of Modernity» **American Journal of Sociology,** No. 1, 79.

Sen, Asim, — «The Developing Economics», **Science Journal,** vol. XVI NO.4, December, 1979.

Warfield John N. — «Social Systems, Planning Policy and Complexity», **American Sociological** Review, 44, 1-6 1979.

Warr Peter, — **Personal Goals and Work Design, Research-based Strategies for Improving Life,** London; New York: John Wiley and Sons, 1976.

Young, F.W. — **Comparative Studies of Community Growth, Rural Sociological Society Monograph No. 2** Monograph Town, West Virginia: University Publications, 1973.